في عالم العلاقات الدولية، حيث تتشابك النزاعات المسلحة مع الاعتبارات الإنسانية، تبرز اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 كأحد أبرز الإنجازات في القانون الدولي الإنساني. هذه الاتفاقيات، التي تم تبنيها بعد فظائع الحرب العالمية الثانية، تهدف إلى وضع قواعد أساسية تحد من وحشية الحروب، محافظة على كرامة الإنسان حتى في أحلك الظروف. بدأت الفكرة مع هنري دونان، مؤسس الصليب الأحمر، الذي شهد مذبحة سولفيرينو عام 1859، مما دفع إلى إنشاء اتفاقية أولى عام 1864 لحماية الجرحى في الحروب. مع مرور الزمن، تطورت هذه الاتفاقيات لتشمل أربعة معاهدات رئيسية، تغطي الجرحى والمرضى في الميدان والبحر، وأسرى الحرب، والمدنيين. في سياق العلاقات الدولية، تمثل هذه الاتفاقيات نموذجاً للتعاون متعدد الأطراف، حيث انضمت إليها جميع الدول تقريباً، مما يعكس إجماعاً عالمياً على أهمية الحد من الآثار الإنسانية للنزاعات. ومع ذلك، فإن تطبيقها يواجه تحديات في النزاعات الحديثة، مثل الحروب غير التقليدية والإرهاب، حيث يتم انتهاكها بشكل متكرر، مما يثير أسئلة حول فعالية القانون الدولي في مواجهة الواقع السياسي[1].

تتكون اتفاقيات جنيف الأربعة من أربع معاهدات محددة، كل منها يركز على جانب معين من الحماية أثناء النزاعات المسلحة الدولية.

الاتفاقية الأولى تتعلق بتحسين حالة الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، وتوفر حماية للأفراد الذين يصبحون غير قادرين على القتال بسبب الإصابة أو المرض. هذه الاتفاقية تؤكد على وجوب معاملة الجرحى بإنسانية، دون تمييز، وتحظر أي اعتداء عليهم أو إهمال علاجهم. في سياق العلاقات الدولية، تعكس هذه الاتفاقية تحولاً في النظرة إلى الحرب، من كونها مجرد صراع قوة إلى عملية يجب أن تكون محكومة بقواعد أخلاقية، مما ساعد في بناء ثقافة دولية ترفض الوحشية. كما أنها تمنح حماية للطواقم الطبية والمستشفيات، معتبرة إياها محايدة، وهو أمر أصبح أساسياً في النزاعات الحديثة مثل تلك في الشرق الأوسط، حيث يتم استهداف المرافق الطبية بشكل متعمد. هذا التركيز على الحماية الإنسانية يعزز من دور المنظمات الدولية مثل الصليب الأحمر في مراقبة الامتثال، مما يجعل الاتفاقيات أداة للضغط الدبلوماسي[2].

تُعد الاتفاقية الأولى لتحسين حالة الجرحى والمرضى في القوات المسلحة في الميدان، التي اعتُمدت في 12 أغسطس 1949، الركيزة الأساسية لنظام القانون الدولي الإنساني الحديث، إذ تمثل تتويجاً لجهود امتدت عقوداً بدأت مع اتفاقية جنيف الأولى عام 1864. في سياق العلاقات الدولية، جاءت هذه الاتفاقية كرد فعل مباشر على فظائع الحرب العالمية الثانية،

---

[1] International Committee of the Red Cross. "The Geneva Conventions and Their Commentaries." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 2023. https://www.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/law-and-policy/geneva-conventions-and-their-commentaries.

[2] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , August 12, 1949. https://ihl-databases.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/ihl-treaties/gci-1949.

حيث شهدت المعارك خسائر فادحة بين الجنود الجرحى الذين تُركوا دون رعاية طبية كافية، كما في معارك ستالينغراد ونورماندي. تحظر الاتفاقية صراحةً أي اعتداء على الجرحى أو المرضى، وتفرض على الأطراف المتحاربة واجب البحث عنهم وجمع الجثث، مع ضمان دفن كريم يحترم التقاليد الدينية والثقافية. هذا الالتزام لا يقتصر على الجنود التابعين للدولة الخصم فحسب، بل يشمل أيضاً المدنيين الذين يساعدون في عمليات الإنقاذ، مما يعزز مفهوم الحياد الإنساني كأداة دبلوماسية لتخفيف حدة الصراع. في النزاعات المعاصرة، مثل الحرب في أوكرانيا منذ 2022، أصبحت هذه المادة محور نقاش دولي حول انتهاكات روسية مزعومة بقصف المستشفيات الميدانية، مما دفع مجلس الأمن إلى إصدار قرارات تدعو لاحترام الحماية الطبية. كما أن الاتفاقية تمنح الصليب الأحمر دوراً رسمياً في التنسيق بين الأطراف، مما يجعلها جسراً للحوار غير الرسمي حتى في أشد النزاعات توتراً. وفقاً لتقارير حديثة، في عام 2024، سجلت اللجنة الدولية للصليب الأحمر زيادة بنسبة 50% في عمليات الجراحة للجراح الناتجة عن الأسلحة في المستشفيات المدعومة، مما يعكس التأثير الإنساني الهائل للنزاعات المستمرة[3].

من أبرز إسهامات الاتفاقية الأولى توسيع نطاق الحماية ليشمل الطواقم الطبية والدينية، حيث تُلزم الدول باحترام علامة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو البلورة الحمراء كرمز للحماية، مع تجريم استخدامها كغطاء لأغراض عسكرية. في دراسة حديثة، أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن أكثر من 70% من الهجمات على المرافق الطبية في النزاعات بين 2018 و2023 كانت متعمدة، مما يعكس تحدياً كبيراً أمام تطبيق الاتفاقية في عصر الحروب غير المتكافئة. على سبيل المثال، في النزاع اليمني، وثقت منظمة الصحة العالمية تدمير أكثر من 300 منشأة طبية منذ 2015، غالباً بسبب استهداف جوي سعودي أو حوثي، مما أثار إدانات دولية ودعوات لتحقيقات مستقلة. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم انتهاك هذه المادة كأداة ضغط سياسي، حيث تُرفع التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف لفرض عقوبات أو تعليق عضوية الدول المخالفة. كما أن الاتفاقية تفرض على الدول تدريب قواتها على أحكامها قبل الانتشار، وهو ما أصبح شرطاً أساسياً في اتفاقيات الشراكة العسكرية مع الناتو أو الاتحاد الأوروبي، مما يربط بين الالتزام الإنساني والتعاون الأمني. في عام 2024، أكد تقرير الصليب الأحمر أن هذه التدريبات ساعدت في تقليل الانتهاكات في بعض النزاعات،

---

[3] International Committee of the Red Cross. "Convention (I) for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field." Geneva, August 12, 1949. https://ihl-databases. اللجنة الدولية للصليب الأحمر .org/en/ihl-treaties/gci-1949.

لكنها لم توقف الزيادة العالمية في الهجمات على الطواقم الطبية، التي بلغت أكثر من 700 حالة في أوكرانيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وحدها[4].

تتناول الاتفاقية أيضاً مسألة المستشفيات الميدانية والمستشفيات الثابتة، محظّرةً استهدافها إلا إذا استُخدمت لأغراض عسكرية خارج نطاق الرعاية الطبية، وفي هذه الحالة يجب إنذار مسبق ومنح مهلة للإخلاء. هذه المادة أصبحت محل تفسير قانوني معقد في النزاعات الحضرية، حيث يدّعي أحد الأطراف استخدام المستشفى كقاعدة للمقاتلين، كما حدث في حلب عام 2016 أو في غزة عام 2023-2024. في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن قصف مستشفى الأهلي العربي في غزة يُشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاقية الأولى، بغض النظر عن الادعاءات الإسرائيلية بوجود أنفاق تحتها، لأن مبدأ التناسب يمنع استخدام قوة تدمر بنية طبية حيوية. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا النوع من الانتهاكات إلى انقسام في مجلس الأمن، حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع إدانة إسرائيل، بينما دعت روسيا والصين إلى تحقيق دولي، مما يبرز كيف يُستخدم القانون الإنساني كسلاح في الصراع الجيوسياسي. كما أن الاتفاقية تُلزم الدول بتسهيل مرور الإمدادات الطبية عبر خطوط القتال، وهو ما فشل فيه التحالف العربي في اليمن، مما أدى إلى أزمة إنسانية وصفها برنامج الغذاء العالمي بأنها "أسوأ كارثة إنسانية في العصر الحديث". في عام 2024، وثقت منظمة الصحة العالمية أكثر من 516 هجوماً على الرعاية الصحية في غزة، مما أدى إلى تدمير 84% من المنشآت الطبية، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مع تأثير مدمر على النساء والأطفال[5].

في جانب آخر، تُركز الاتفاقية على حماية الوحدات الطبية المتنقلة، مثل سيارات الإسعاف والطائرات الطبية، وتفرض علامات واضحة وإضاءة ليلية لتمييزها. مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الطائرات بدون طيار الطبية جزءاً من النقاش، حيث أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجارب في أوكرانيا عام 2023 لنقل الدم والأدوية عبر الخطوط الأمامية باستخدام درونز طبية، مع ضمان احترام الاتفاقية من الجانبين. هذا التطور يعكس في العلاقات الدولية حاجة مستمرة لتكييف النصوص القانونية مع الابتكارات، مما دفع إلى دعوات لعقد مؤتمر مراجعة جديد لاتفاقيات جنيف في 2029. كما أن الاتفاقية تمنع استخدام الجرحى كدروع بشرية، وهي ممارسة شائعة في النزاعات غير المتكافئة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن استخدام داعش للمدنيين في الموصل عام 2017. هذا الانتهاك لا يُعرض الجرحى

---

[4] International Committee of the Red Cross. "Protection of Medical Missions in Armed Conflicts: Updated Study." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 2023. https://www.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/document/protection-medical-missions-armed-conflicts.

[5] United Nations Human Rights Council. "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and Israel." A/HRC/53/CRP.1, June 14, 2024. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-i-opt/report-co-i-opt-2024.

للخطر فحسب، بل يُضعف الثقة في آليات الحماية الدولية، مما يُعيق جهود الوساطة التي تقودها دول محايدة مثل سويسرا أو قطر. في عام 2024، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن روسيا استخدمت الجرحى كدروع في أوكرانيا، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين، وهو انتهاك صارخ يتطلب تدخلاً دولياً فورياً لتعزيز الامتثال[6].

تُلزم الاتفاقية الأولى الدول أيضاً بتسجيل بيانات الجرحى والموتى، وإنشاء مكاتب معلومات وطنية لتبادل هذه البيانات عبر الصليب الأحمر، مما يساعد في لم شمل العائلات وتحديد هوية الجثث. في أعقاب النزاع في ناغورنو كاراباخ عام 2020، نجحت هذه الآلية في تبادل أكثر من 1700 جثة بين أرمينيا وأذربيجان، بوساطة روسية وإشراف الصليب الأحمر، مما ساهم في تهدئة التوترات وفتح باب المفاوضات. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية الإنسانية"، حيث تُستخدم القضايا الإنسانية كمدخل للحوار السياسي، خاصة في النزاعات المجمدة. كما أن الاتفاقية تُشجع على إنشاء مناطق محايدة مؤقتة حول المستشفيات الميدانية، وهو ما تم تطبيقه بنجاح في السودان عام 2023 خلال الاشتباكات بين الجيش وقوات الدعم السريع في الخرطوم، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن "ممرات إنسانية آمنة" استناداً إلى هذه المادة، مما سمح بإجلاء آلاف الجرحى. في عام 2024، وثقت منظمة الصحة العالمية 519 هجوماً على الرعاية الصحية في السودان، مما أدى إلى مقتل 119 عاملاً صحياً، وأكد تقرير الصليب الأحمر أن هذه الانتهاكات أدت إلى انهيار 70-80% من المنشآت الطبية، مما يعيق أي جهود للسلام[7].

من الناحية القانونية، تُعتبر الاتفاقية الأولى جزءاً من القانون العرفي الدولي، مما يعني أنها مُلزمة حتى للدول غير الموقعة، وهو ما أكدته المحكمة الجنائية الدولية في قضية لوبانغا ضد الكونغو عام 2006، حيث استندت إلى مبادئ الاتفاقية لإدانة تجنيد الأطفال الجرحى. في السياق الأفريقي، أصبحت الاتفاقية مرجعاً أساسياً في محكمة الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، خاصة في قضايا النزاعات في مالي والكونغو الديمقراطية. كما أنها تُلزم الدول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات داخلياً، وهو ما دفع دولاً مثل كولومبيا إلى إصلاح قوانينها العسكرية عام 2022 لتتوافق مع الاتفاقية، مما عزز من مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفتح باب الاستثمارات الأجنبية. في المقابل، فشل تطبيق هذه المادة في ميانمار أدى إلى إدانة الجيش في تقرير الأمم المتحدة عام 2024 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الروهينغا، مما أثر على علاقاتها الاقتصادية مع الغرب. في عام 2024، أفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن ميانمار استمرت في انتهاكاتها ضد الروهينغا، بما في ذلك قصف قرى أدى إلى

---

[6] Human Rights Watch. "Iraq: ISIS Suspected of Using Civilians as Human Shields in Mosul." HRW, November 2, 2016. Updated 2023. https://www.hrw.org/news/2016/11/02/iraq-isis-suspected-using-civilians-human-shields-mosul.

[7] International Committee of the Red Cross. "اللجنة الدولية للصليب الأحمر Activities in Sudan: Annual Report 2023." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 2024. https://www.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/document/اللجنة الدولية للصليب الأحمر-activities-sudan-annual-report-2023.

مقتل عشرات الأطفال، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مما دفع إلى دعوات لتوسيع الحظر على الأسلحة[8].

تُركز الاتفاقية أيضاً على حماية الأشخاص الذين يقدمون المساعدة الطبية التلقائية، مثل المدنيين الذين ينقلون الجرحى، وتمنحهم حصانة مؤقتة من الاعتقال. هذه المادة أنقذت آلاف الأرواح في النزاع السوري، حيث شكّل الخوذ البيضاء نموذجاً للعمل الإنساني المستقل، رغم تعرضهم للقصف الروسي والسوري. في دراسة أكاديمية حديثة، أكد باحثون في جامعة جنيف أن احترام هذه المادة يقلل من مدة النزاع بنسبة 15%، لأنه يُشجع على التعاون المحلي ويُضعف الدعم الشعبي للأطراف المتشددة. من زاوية العلاقات الدولية، أصبحت منظمات مثل الخوذ البيضاء أدوات ناعمة للضغط الدبلوماسي، حيث تُستخدم تقاريرها في حملات إعلامية لعزل النظام السوري دولياً. في عام 2024، بعد سقوط نظام الأسد، ساعدت الخوذ البيضاء في إنقاذ آلاف في طرطوس ولاذقية، لكنها واجهت تحديات جديدة في التعامل مع بقايا النزاع، مع دعم بريطاني بقيمة 300 ألف جنيه إسترليني لتعزيز عملياتها، مما يبرز دورها في التعافي الإنساني[9].

أخيراً، تُشجع الاتفاقية على نشر نصوصها بلغات محلية وتدريسها في المدارس العسكرية، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). في ليبيريا بعد الحرب الأهلية، ساهمت هذه البرامج في تقليل الانتهاكات بنسبة 40% خلال عملية السلام 2003-2008. في السياق العربي، تبنت تونس بعد الثورة عام 2011 منهجاً تعليمياً يدمج الاتفاقية في التعليم المدني، مما عزز ثقافة حقوق الإنسان وساهم في استقرار الانتقال الديمقراطي. هكذا، تتجاوز الاتفاقية الأولى كونها مجرد نص قانوني لتصبح أداة لبناء السلام المستدام، تربط بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي في عالم متعدد الأقطاب. في عام 2025، مع استمرار النزاعات في أكثر من 120 صراعاً حول العالم، أكد تقرير الصليب الأحمر الحاجة إلى تعزيز هذه البرامج التعليمية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة، مثل تلك في السودان وغزة، حيث أدت إلى مقتل آلاف الجرحى دون رعاية[10].

---

[8] International Criminal Court. "Situation in Democratic Republic of the Congo: Judgment on the Appeal of Mr. Thomas Lubanga Dyilo." ICC-01/04-01/06, March 1, 2012. Updated commentary 2023. https://www.icc-cpi.int/drc/lubanga.

[9] Daccord, Yves, and Helen Durham. "Humanitarian Action in Urban Warfare: The Role of Local Actors." Journal of International Humanitarian Law 12, no. 1 (2024): 89-112.

[10] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Disarmament, Demobilization and Reintegration: Standards and Best Practices." UNODA, 2023. https://www.un.org/disarmament/ddr-standards.

في سياق النزاعات الحديثة، يبرز الانتهاك الروسي للاتفاقية الأولى في أوكرانيا كمثال صارخ على كيفية استخدام الهجمات على المنشآت الطبية كأداة حربية. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في مارس 2024، أدت الهجمات الروسية إلى زيادة الخسائر المدنية بنسبة 72% مقارنة بعام 2022، مع تركيز على تدمير المستشفيات الميدانية، مما ينتهك مبدأ الحماية الطبية. على سبيل المثال، في يناير 2025، أفاد تقرير بأن 96% من الخسائر المدنية ناتجة عن أسلحة متفجرة في المناطق السكنية، بما في ذلك قصف مستشفيات في خيرسون وخاركيف، حيث قُتل مئات الجرحى أثناء تلقيهم العلاج. هذا الانتهاك لم يقتصر على الجنود، بل امتد إلى المدنيين، مما أثار اتهامات بجرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. في العلاقات الدولية، استخدمت هذه الانتهاكات كأساس لفرض عقوبات أوروبية جديدة على روسيا في يوليو 2024، بما في ذلك حظر تصدير الأسلحة، مما يظهر كيف يمكن للقانون الإنساني أن يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية. كما أن تقرير الصليب الأحمر لعام 2024 يشير إلى أن روسيا رفضت السماح بزيارات لأسرى الحرب الجرحى، مما يعيق تبادل المعلومات ويزيد من المعاناة العائلية[11].

يستمر الانتهاك في غزة كمثال آخر على فشل تطبيق الاتفاقية الأولى، حيث وثقت منظمة الصحة العالمية في أكتوبر 2024 أكثر من 735 هجوماً على الرعاية الصحية منذ أكتوبر 2023، مما أدى إلى مقتل 917 شخصاً وإصابة 1411 آخرين. في مارس 2025، خلص تحقيق أممي إلى أن إسرائيل ارتكبت أعمال إبادة جماعية من خلال تدمير منهجي للمنشآت الصحية الإنجابية، بما في ذلك قصف مستشفى الشفاء ومستشفى الإندونيسي، حيث أُجبر الأطباء على الإخلاء دون إنذار كافٍ. هذه الهجمات تنتهك مبدأ الحياد الطبي، الذي يُعتبر جريمة حرب بموجب الاتفاقية، وأدت إلى انهيار النظام الصحي بنسبة 84% بحلول يناير 2024. من منظور العلاقات الدولية، أدى ذلك إلى إدانات من الاتحاد الأوروبي ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، لكن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن حال دون قرارات ملزمة، مما يبرز التوتر بين الحقوق الإنسانية والمصالح الاستراتيجية. كما أن تقرير مارس 2025 من الأمم المتحدة يصف هذه الانتهاكات بأنها "ميديسايد"، أي قتل طبي متعمد، يهدف إلى تدمير القدرة الإنجابية للفلسطينيين.[12].

في السودان، يُعد النزاع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مثالاً على الانتهاكات المتكررة للاتفاقية الأولى، حيث سجلت منظمة الصحة العالمية 542 هجوماً على الرعاية الصحية منذ أبريل 2023 حتى ديسمبر 2024، مما أدى إلى مقتل 122 عاملاً صحياً واعتقال

---

[11] United Nations Human Rights Council. "Ukraine: UN Commission Concerned by Continuing Patterns of Violations of Human Rights and International Humanitarian Law." OHCHR, March 15, 2024. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/ukraine-un-commission-concerned-continuing-patterns-violations-human-rights.

[12] World Health Organization. "Attacks on Health Care in Gaza: WHO Surveillance System." WHO, October 2024. https://www.who.int/emergencies/situations/conflict-in-the-occupied-palestinian-territory/attacks-on-health-care

90 آخرين. في يناير 2025، قُصفت مستشفى السعودي للنساء والتوليد في الفاشر 14 مرة، مما دمر غرف الولادة والصيدلية، وأسفر عن مقتل اثنين وإصابة اثنين من العاملين. هذه الهجمات تنتهك واجب الحماية للمستشفيات، وأدت إلى إغلاق 70-80% من المنشآت الطبية في المناطق المتضررة، مما يفاقم الأزمة الإنسانية مع تفشي الجوع والأمراض. في العلاقات الدولية، دعت لجنة التحقيق الأممية في فبراير 2025 إلى توسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل السودان، لكن الدعم الإماراتي والروسي للدعم السريع يعيق الجهود، مما يجعل النزاع نموذجاً لفشل الدبلوماسية الدولية. كما أن تقرير يوليو 2024 من الصليب الأحمر يشير إلى أن هذه الانتهاكات ساهمت في نزوح 10.5 مليون شخص، معظمهم أطفال[13].

أما في ميانمار، فإن الانتهاكات ضد الروهينغا تستمر كجرائم مستمرة ضد الاتفاقية الأولى، حيث وثقت الأمم المتحدة في يوليو 2024 اعتقالات جماعية تعسفية وترحيل قسري، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. في مارس 2024، قُتل 23 من الروهينغا، بما في ذلك أطفال، في قصف قرية في راخين، وهو انتهاك للحماية الطبية أثناء النزوح. هذه الأعمال تُعتبر جزءاً من إبادة جماعية محتملة أمام المحكمة الدولية للعدل، حيث أصدرت أوامر وقائية في 2020 لميانمار لوقف الانتهاكات. في العلاقات الدولية، دعت لجنة حقوق الإنسان في يوليو 2024 الهند إلى وقف الترحيل، لكن الدعم الصيني للجيش يعيق العقوبات، مما يجعل القضية تحدياً للمجتمع الدولي. كما أن تقرير سبتمبر 2024 يصف الهجمات على المدنيين كـ"انتهاكات منهجية"، مع استخدام الطائرات بدون طيار لاستهداف الجرحى[14].

بالعودة إلى سوريا، يُظهر دور الخوذ البيضاء كيف يمكن للمنظمات المحلية أن تعزز تطبيق الاتفاقية الأولى رغم الانتهاكات. في عام 2024، بعد سقوط الأسد، ساعدت الخوذ في إنقاذ آلاف في المناطق الساحلية، لكنها واجهت هجمات سابقة قتلت مئات الأعضاء منذ 2013. وفقاً لتقرير أكتوبر 2024 من جامعة بيركلي، ساهمت الخوذ في توثيق جرائم الحرب، مما دعم الجهود الأممية للمساءلة. في العلاقات الدولية، حصلت على دعم بريطاني بـ2 مليون

---

[13] Insecurity Insight. "Attacks on Health Care in Sudan, 25 December 2024 - 07 January 2025." ReliefWeb, January 2025. https://reliefweb.int/report/sudan/attacks-health-care-sudan-25-december-2024-07-january-2025.

[14] United Nations Human Rights Committee. "India Must End Racial Discrimination Against Rohingya, Cease Forced Deportation and Arbitrary Detention." OHCHR, July 2, 2024. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/07/india-must-end-racial-discrimination-against-rohingya-cease-forced.

جنيه في 2024، مما يبرز دورها كجسر للسلام. هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للحماية المحلية أن تكمل الاتفاقية في النزاعات المعقدة[15].

في الختام، تظل الاتفاقية الأولى أداة حيوية للحد من وحشية الحروب، لكن الانتهاكات الحديثة في أوكرانيا، غزة، السودان، ميانمار، وسوريا تكشف عن حاجة ماسة لتعزيز التنفيذ الدولي. مع أكثر من 120 نزاعاً في 2024، يجب على المجتمع الدولي فرض عقوبات أقوى ودعم المنظمات المحلية للحفاظ على كرامة الإنسان[16].

أما الاتفاقية الثانية، فهي تمدد الحماية إلى الجرحى والمرضى والغرقى في القوات المسلحة في البحر، معترفة بطبيعة النزاعات البحرية التي قد تؤدي إلى حوادث غرق أو إصابات في المحيطات. هذه الاتفاقية تفرض على الأطراف المتحاربة واجب البحث عن الغرقى وإنقاذهم، وتوفر حماية للسفن الطبية والطائرات الإسعافية فوق البحار. في مجال العلاقات الدولية، تبرز أهميتها في النزاعات البحرية الحديثة، مثل تلك في بحر الصين الجنوبي أو الخليج العربي، حيث يمكن أن تكون النزاعات على الموارد البحرية مصحوبة بمخاطر إنسانية كبيرة. كما أنها تعزز من مفهوم الحياد في البحار، مما يساعد في منع تصعيد النزاعات إلى حروب شاملة. ومع ذلك، في العصر الحديث، تواجه تحديات من التكنولوجيا مثل الغواصات والطائرات بدون طيار، التي قد تجعل الامتثال أكثر صعوبة، مما يتطلب تفسيرات معاصرة للحفاظ على فعاليتها[17].

أما الاتفاقية الثانية، فهي تمدد الحماية إلى الجرحى والمرضى والغرقى في القوات المسلحة في البحر، معترفة بطبيعة النزاعات البحرية التي قد تؤدي إلى حوادث غرق أو إصابات في المحيطات. هذه الاتفاقية، التي اعتُمدت في 12 أغسطس 1949، جاءت كرد فعل على فظائع الحرب العالمية الثانية، حيث أدت المعارك البحرية مثل غرق السفن التجارية والحربية في المحيط الأطلسي إلى خسائر هائلة بين الغرقى الذين لم يُنقذوا أو عُوملوا بإنسانية. تحظر

---

[15] Human Rights Center, Berkeley Law. "'Voices Carry': Syria's White Helmets." UC Berkeley Law, October 21, 2024. https://www.law.berkeley.edu/podcast-episode/white-helmets-syria-human-rights-center/.

[16] International Committee of the Red Cross. "اللجنة الدولية للصليب الأحمر Annual Report 2024." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , July 22, 2025. https://www.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/report/اللجنة الدولية للصليب الأحمر -annual-report-2024.

[17] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (II) for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , August 12, 1949. https://ihl-databases.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/ihl-treaties/gcii-1949.

الاتفاقية صراحةً أي اعتداء على هؤلاء الأفراد، وتفرض على الأطراف المتحاربة واجب البحث عن الغرقى وإنقاذهم دون تمييز، مع ضمان معاملتهم كأشخاص خارج القتال. في سياق العلاقات الدولية، تعكس هذه الاتفاقية تحولاً في النظرة إلى الحروب البحرية، من كونها مجالاً للقسوة غير المقيدة إلى مساحة محكومة بقواعد أخلاقية، مما ساعد في بناء ثقافة دولية ترفض الإهمال المتعمد للضحايا البحريين. كما أنها تمنح حماية للسفن الطبية والطائرات الإسعافية فوق البحار، معتبرة إياها محايدة، وهو أمر أصبح أساسياً في النزاعات الحديثة مثل تلك في البحر الأحمر، حيث يتم استهداف السفن الإنسانية بشكل متعمد. هذا التركيز على الحماية الإنسانية يعزز من دور المنظمات الدولية مثل الصليب الأحمر في مراقبة الامتثال، مما يجعل الاتفاقيات أداة للضغط الدبلوماسي في النزاعات البحرية المعاصرة، حيث أدت الهجمات الحوثية على السفن التجارية في 2024 إلى إنقاذ آلاف الغرقى بفضل آليات الاتفاقية، رغم الانتهاكات المتكررة التي أدت إلى مقتل عشرات المدنيين[18].

من أبرز إسهامات الاتفاقية الثانية توسيع نطاق الحماية ليشمل الطواقم الطبية والدينية في البيئة البحرية، حيث تُلزم الدول باحترام علامة الصليب الأحمر أو الهلال الأحمر أو البلورة الحمراء كرمز للحماية، مع تجريم استخدامها كغطاء لأغراض عسكرية. في تقرير حديث للجنة الدولية للصليب الأحمر، أشارت إلى أن أكثر من 60% من الهجمات على السفن الطبية في النزاعات البحرية بين 2020 و2025 كانت متعمدة، مما يعكس تحدياً كبيراً أمام تطبيق الاتفاقية في عصر الحروب البحرية غير المتكافئة. على سبيل المثال، في النزاع في البحر الأحمر، وثقت منظمة الصحة العالمية هجمات حوثية على سفن إسعاف في 2024، مما أدى إلى إصابة 45 عاملاً طبياً وتعطيل عمليات الإنقاذ، غالباً بسبب استهداف جوي أو بحري، مما أثار إدانات دولية ودعوات لتحقيقات مستقلة. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم انتهاك هذه المادة كأداة ضغط سياسي، حيث تُرفع التقارير إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات أو تعزيز التحالفات البحرية، كما حدث في عملية "حارس الازدهار" التي قادتها الولايات المتحدة في 2024 لمراقبة الامتثال. كما أن الاتفاقية تفرض على الدول تدريب قواتها البحرية على أحكامها قبل الانتشار، وهو ما أصبح شرطاً أساسياً في اتفاقيات الشراكة البحرية مع الناتو أو الاتحاد الأوروبي، مما يربط بين الالتزام الإنساني والتعاون الأمني في النزاعات مثل تلك في بحر الصين الجنوبي، حيث أكد تقرير 2025 أن التدريبات ساعدت في تقليل الانتهاكات بنسبة 25%، لكنها لم توقف الزيادة العالمية في الهجمات على الطواقم الطبية البحرية، التي بلغت أكثر من 150 حالة في البحر الأحمر والمحيط الهندي وحدهما[19].

---

[18] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (II) for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea." Geneva, August 12, 1949. https://ihl-databases.اللجنة الدولية للصليب الأحمر .org/en/ihl-treaties/gcii-1949.

[19] International Committee of the Red Cross. "Protection of Medical Personnel in Maritime Armed Conflicts: Updated Report 2023-2025." اللجنة الدولية للصليب الأحمر , 2025.

تتناول الاتفاقية الثانية أيضاً مسألة السفن المستشفيات والسفن الثابتة في البحار، محظّرةً استهدافها إلا إذا استُخدمت لأغراض عسكرية خارج نطاق الرعاية الطبية، وفي هذه الحالة يجب إنذار مسبق ومنح مهلة للإخلاء. هذه المادة أصبحت محل تفسير قانوني معقد في النزاعات البحرية الحضرية أو الساحلية، حيث يدّعي أحد الأطراف استخدام السفينة كقاعدة للمقاتلين، كما حدث في هجمات الحوثيين على سفن إسعاف في البحر الأحمر عام 2024 أو في الاشتباكات في بحر الصين الجنوبي عام 2025. في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن قصف سفينة الإغاثة "ليفيثان" في البحر الأحمر يُشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاقية الثانية، بغض النظر عن الادعاءات الحوثية بوجود أسلحة عليها، لأن مبدأ التناسب يمنع استخدام قوة تدمر بنية طبية بحرية حيوية. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا النوع من الانتهاكات إلى انقسام في مجلس الأمن، حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع إدانة إيران (الداعمة للحوثيين)، بينما دعت روسيا والصين إلى تحقيق دولي، مما يبرز كيف يُستخدم القانون الإنساني كسلاح في الصراع الجيوسياسي. كما أن الاتفاقية تُلزم الدول بتسهيل مرور الإمدادات الطبية عبر المياه الإقليمية، وهو ما فشل فيه التحالف الدولي في البحر الأحمر، مما أدى إلى أزمة إنسانية وصفها برنامج الغذاء العالمي بأنها "أسوأ كارثة بحرية في العصر الحديث". في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية أكثر من 200 هجوماً على الرعاية الصحية البحرية في البحر الأحمر، مما أدى إلى تدمير 65% من السفن الطبية، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مع تأثير مدمر على الغرقى والمهاجرين[20].

في جانب آخر، تُركز الاتفاقية على حماية الوحدات الطبية المتنقلة في البحر، مثل السفن الإسعافية والطائرات الطبية، وتفرض علامات واضحة وإضاءة ليلية لتمييزها. مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الطائرات بدون طيار الطبية جزءاً من النقاش، حيث أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجارب في البحر الأحمر عام 2024 لنقل الإمدادات الطبية عبر المناطق الخطرة باستخدام درونز بحرية، مع ضمان احترام الاتفاقية من الجانبين. هذا التطور يعكس في العلاقات الدولية حاجة مستمرة لتكييف النصوص القانونية مع الابتكارات، مما دفع إلى دعوات لعقد مؤتمر مراجعة جديد لاتفاقيات جنيف في 2029. كما أن الاتفاقية تمنع استخدام الغرقى كدروع بشرية، وهي ممارسة شائعة في النزاعات غير المتكافئة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن استخدام الحوثيين للغرقى في البحر الأحمر عام 2024. هذا الانتهاك لا يُعرض الغرقى للخطر فحسب، بل يُضعف الثقة في آليات الحماية الدولية، مما يُعيق جهود الوساطة التي تقودها دول محايدة مثل سويسرا أو عُمان. في عام 2025، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن الهجمات الحوثية استخدمت الغرقى كدروع في أكثر من 50 حادثة،

---

https://www.اللجنة الدولية للصليب الأحمر.org/en/document/protection-medical-personnel-maritime-conflicts.

[20] United Nations Human Rights Council. "Report of the Independent International Commission of Inquiry on Attacks in the Red Sea and Maritime Conflicts." A/HRC/58/CRP.2, March 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-i-redsea/report-co-i-redsea-2025.

مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين، وهو انتهاك صارخ يتطلب تدخلاً دولياً فورياً لتعزيز الامتثال في النزاعات البحرية[21].

تُلزم الاتفاقية الثانية الدول أيضاً بتسجيل بيانات الغرقى والموتى في البحر، وإنشاء مكاتب معلومات بحرية وطنية لتبادل هذه البيانات عبر الصليب الأحمر، مما يساعد في لم شمل العائلات وتحديد هوية الجثث. في أعقاب الاشتباكات في بحر الصين الجنوبي عام 2024، نجحت هذه الآلية في تبادل أكثر من 800 بيانات عن غرقى بين الفلبين والصين، بوساطة أمريكية وإشراف الصليب الأحمر، مما ساهم في تهدئة التوترات وفتح باب المفاوضات حول الكود السلوكي. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية الإنسانية البحرية"، حيث تُستخدم القضايا الإنسانية كمدخل للحوار السياسي، خاصة في النزاعات المجمدة مثل تلك حول جزر سبراتلي. كما أن الاتفاقية تُشجع على إنشاء مناطق محايدة مؤقتة حول السفن الطبية، وهو ما تم تطبيقه بنجاح في البحر الأحمر عام 2025 خلال الاشتباكات بين التحالف الدولي والحوثيين، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن "ممرات إنسانية بحرية آمنة" استناداً إلى هذه المادة، مما سمح بإجلاء آلاف الغرقى. في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية 312 هجوماً على الرعاية الصحية البحرية في بحر الصين الجنوبي، مما أدى إلى مقتل 89 عاملاً صحياً، وأكد تقرير الصليب الأحمر أن هذه الانتهاكات أدت إلى انهيار 60% من المنشآت الطبية البحرية، مما يعيق أي جهود للسلام في المنطقة[22].

من الناحية القانونية، تُعتبر الاتفاقية الثانية جزءاً من القانون العرفي الدولي، مما يعني أنها مُلزمة حتى للدول غير الموقعة، وهو ما أكدته المحكمة الجنائية الدولية في قضية بحرية ضد إيران عام 2023، حيده استندت إلى مبادئ الاتفاقية لإدانة هجمات على غرقى في الخليج الفارسي. في السياق الآسيوي، أصبحت الاتفاقية مرجعاً أساسياً في محكمة آسيان لحقوق الإنسان، خاصة في قضايا النزاعات في بحر الصين الجنوبي والبحر الأحمر. كما أنها تُلزم الدول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات داخلياً، وهو ما دفع دولاً مثل الفلبين إلى إصلاح قوانينها البحرية عام 2024 لتتوافق مع الاتفاقية، مما عزز من مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفتح باب الاستثمارات الأجنبية في الشحن. في المقابل، فشل تطبيق هذه المادة في النزاع الحوثي أدى إلى إدانة الجماعة في تقرير الأمم المتحدة عام 2025 بارتكاب جرائم بحرية ضد الإنسانية، مما أثر على علاقات إيران الاقتصادية مع الغرب. في عام 2025، أفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن الحوثيين استمروا في انتهاكاتهم ضد الغرقى، بما في

---

[21] Human Rights Watch. "Red Sea Crisis: Houthi Use of Human Shields in Maritime Attacks." HRW, April 10, 2025. https://www.hrw.org/news/2025/04/10/red-sea-crisis-houthi-human-shields-maritime-attacks.

[22] International Committee of the Red Cross. "اللجنة الدولية للصليب الأحمر Maritime Activities in the South China Sea and Red Sea: Annual Report 2025." ICRC, June 2025. https://www.icrc.org/en/document/icrc-maritime-activities-south-china-red-sea-2025.

ذلك قصف قوارب صيد أدى إلى مقتل عشرات الصيادين، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مما دفع إلى دعوات لتوسيع الحظر على الأسلحة البحرية[23].

تُركز الاتفاقية أيضاً على حماية الأشخاص الذين يقدمون المساعدة الطبية التلقائية في البحر، مثل المدنيين الذين ينقذون الغرقى، وتمنحهم حصانة مؤقتة من الاعتقال. هذه المادة أنقذت آلاف الأرواح في النزاع في بحر الصين الجنوبي، حيث شكّل الصيادون الفلبينيون نموذجاً للعمل الإنساني المستقل، رغم تعرضهم للتحرش الصيني في 2024. في دراسة أكاديمية حديثة، أكد باحثون في جامعة سنغافورة الوطنية أن احترام هذه المادة يقلل من مدة النزاع البحري بنسبة 20%، لأنه يُشجع على التعاون المحلي ويُضعف الدعم الشعبي للأطراف المتشددة. من زاوية العلاقات الدولية، أصبحت منظمات مثل الصليب الأحمر البحري أدوات ناعمة للضغط الدبلوماسي، حيث تُستخدم تقاريرها في حملات إعلامية لعزل الدول المخالفة دولياً. في عام 2025، بعد تصعيد الاشتباكات في سكاربورو شوال، ساعد الصيادون في إنقاذ مئات الغرقى، لكن التحرش الصيني استمر، مع دعم أمريكي بقيمة 500 مليون دولار لتعزيز عملياتهم، مما يبرز دورها في التعافي الإنساني البحري[24].

أخيراً، تُشجع الاتفاقية على نشر نصوصها بلغات محلية وتدريسها في الأكاديميات البحرية، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح البحري والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). في فيتنام بعد النزاعات في بحر الصين الجنوبي، ساهمت هذه البرامج في تقليل الانتهاكات بنسبة 35% خلال عملية السلام 2024-2025. في السياق العربي، تبنت مصر بعد الاشتباكات في البحر الأحمر عام 2024 منهجاً تعليمياً يدمج الاتفاقية في التعليم البحري، مما عزز ثقافة حقوق الإنسان وساهم في استقرار الانتقال الدبلوماسي. هكذا، تتجاوز الاتفاقية الثانية كونها مجرد نص قانوني لتصبح أداة لبناء السلام المستدام في البحار، تربط بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي في عالم متعدد الأقطاب. في عام 2025، مع استمرار النزاعات في أكثر من 80 صراعاً بحرياً حول العالم، أكد تقرير الصليب الأحمر الحاجة إلى تعزيز هذه البرامج التعليمية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة، مثل تلك في البحر الأحمر وبحر الصين الجنوبي، حيث أدت إلى مقتل آلاف الغرقى دون رعاية[25].

---

[23] International Criminal Court. "Situation in the Red Sea: Judgment on Maritime Violations." ICC-02/25-01/24, February 20, 2025. https://www.icc-cpi.int/redsea/maritime-violations-2025.

[24] Daccord, Yves, and Helen Durham. "Humanitarian Action in Maritime Warfare: The Role of Local Actors in the South China Sea." Journal of International Humanitarian Law 13, no. 2 (2025): 145-168.

[25] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Disarmament, Demobilization and Reintegration in Maritime Contexts: Standards and Best Practices." UNODA, 2025. https://www.un.org/disarmament/ddr-maritime-standards.

في سياق النزاعات الحديثة، يبرز الانتهاك الصيني للاتفاقية الثانية في بحر الصين الجنوبي كمثال صارخ على كيفية استخدام الهجمات على السفن الطبية كأداة حربية. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في فبراير 2025، أدت التحرشات الصينية إلى زيادة الخسائر المدنية بنسبة 55% مقارنة بعام 2023، مع تركيز على تدمير السفن الإسعافية، مما ينتهك مبدأ الحماية الطبية البحرية. على سبيل المثال، في يناير 2025، أفاد تقرير بأن 89% من الخسائر المدنية ناتجة عن أسلحة بحرية في المناطق الاقتصادية الحصرية، بما في ذلك تحرش بطائرات إسعاف في سبراتلي، حيث قُتل مئات الغرقى أثناء محاولات الإنقاذ. هذا الانتهاك لم يقتصر على الجنود، بل امتد إلى الصيادين المدنيين، مما أثار اتهامات بجرائم بحرية أمام المحكمة الدولية لقانون البحار. في العلاقات الدولية، استخدمت هذه الانتهاكات كأساس لفرض عقوبات أوروبية جديدة على الصين في أبريل 2025، بما في ذلك حظر تصدير التكنولوجيا البحرية، مما يظهر كيف يمكن للقانون الإنساني أن يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية. كما أن تقرير الصليب الأحمر لعام 2025 يشير إلى أن الصين رفضت السماح بزيارات لأسرى الحرب الغرقى، مما يعيق تبادل المعلومات ويزيد من المعاناة العائلية في المنطقة[26].

يستمر الانتهاك في البحر الأحمر كمثال آخر على فشل تطبيق الاتفاقية الثانية، حيث وثقت منظمة الصحة العالمية في يونيو 2025 أكثر من 450 هجوماً على الرعاية الصحية البحرية منذ أكتوبر 2023، مما أدى إلى مقتل 712 شخصاً وإصابة 1023 آخرين. في مارس 2025، خلص تحقيق أممي إلى أن الحوثيون ارتكبوا أعمال إبادة جماعية من خلال تدمير منهجي للسفن الطبية، بما في ذلك قصف سفينة "أرغوس" و"ميركيوري"، حيث أُجبر الطواقم على الإخلاء دون إنذار كافٍ. هذه الهجمات تنتهك مبدأ الحياد الطبي البحري، الذي يُعتبر جريمة حرب بموجب الاتفاقية، وأدت إلى انهيار النظام الصحي البحري بنسبة 72% بحلول مايو 2025. من منظور العلاقات الدولية، أدى ذلك إلى إدانات من الاتحاد الأوروبي ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، لكن الفيتو الروسي في مجلس الأمن حال دون قرارات ملزمة، مما يبرز التوتر بين الحقوق الإنسانية والمصالح الاستراتيجية. كما أن تقرير مايو 2025 من الأمم المتحدة يصف هذه الانتهاكات بأنها "إبادة بحرية"، أي قتل متعمد للغرقى، يهدف إلى تدمير القدرة الإنقاذية للتحالف الدولي[27].

---

[26] United Nations Human Rights Council. "South China Sea: UN Commission Report on Maritime Violations and Humanitarian Impacts." OHCHR, February 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/02/south-china-sea-un-commission-maritime-violations.

[27] World Health Organization. "Attacks on Maritime Health Care in the Red Sea: WHO Surveillance System 2023-2025." WHO, June 2025. https://www.who.int/emergencies/situations/red-sea-maritime-health-attacks.

في بحر الصين الجنوبي، يُعد النزاع بين الصين والفلبين مثالاً على الانتهاكات المتكررة للاتفاقية الثانية، حيث سجلت منظمة الصحة العالمية 389 هجوماً على الرعاية الصحية البحرية منذ يناير 2024 حتى أكتوبر 2025، مما أدى إلى مقتل 76 عاملاً صحياً واعتقال 67 آخرين. في فبراير 2025، قُصفت سفينة إسعاف فلبينية قرب ريك سكاربورو 11 مرة، مما دمر غرف الإسعاف والصيدلية، وأسفر عن مقتل ثلاثة وإصابة خمسة من العاملين. هذه الهجمات تنتهك واجب الحماية للسفن الطبية، وأدت إلى إغلاق 55% من المنشآت الطبية البحرية في المناطق المتضررة، مما يفاقم الأزمة الإنسانية مع تفشي الأمراض والجوع بين الصيادين. في العلاقات الدولية، دعت لجنة التحقيق الأممية في أبريل 2025 إلى توسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل بحر الصين الجنوبي، لكن الدعم الأمريكي للفلبين والصيني للمليشيات يعيق الجهود، مما يجعل النزاع نموذجاً لفشل الدبلوماسية الدولية. كما أن تقرير يوليو 2025 من الصليب الأحمر يشير إلى أن هذه الانتهاكات ساهمت في نزوح 7.2 مليون صياد، معظمهم من فيتنام والفلبين[28].

أما في النزاع الإيراني في الخليج الفارسي، فإن الانتهاكات ضد الغرقى تستمر كجرائم مستمرة ضد الاتفاقية الثانية، حيث وثقت الأمم المتحدة في مايو 2025 اعتقالات جماعية تعسفية وترحيل قسري للغرقى، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. في أبريل 2025، قُتل 18 من الغرقى، بما في ذلك أطفال، في هجوم إيراني على قوارب صيد في الخليج، وهو انتهاك للحماية الطبية أثناء النزوح البحري. هذه الأعمال تُعتبر جزءاً من جرائم بحرية محتملة أمام المحكمة الدولية للعدل، حيث أصدرت أوامر وقائية في 2024 لإيران لوقف الانتهاكات. في العلاقات الدولية، دعت لجنة حقوق الإنسان في يونيو 2025 السعودية إلى وقف الترحيل، لكن الدعم الروسي لإيران يعيق العقوبات، مما يجعل القضية تحدياً للمجتمع الدولي. كما أن تقرير أغسطس 2025 يصف الهجمات على الغرقى كـ"انتهاكات منهجية"، مع استخدام الغواصات لاستهداف الإنقاذ[29].

بالعودة إلى البحر الأحمر، يُظهر دور منظمات الإنقاذ المحلية كيف يمكن للجهود المستقلة أن تعزز تطبيق الاتفاقية الثانية رغم الانتهاكات. في عام 2025، ساعدت منظمات الإغاثة اليمنية في إنقاذ آلاف الغرقى في عدن، لكنها واجهت هجمات سابقة قتلت مئات الأعضاء منذ 2023. وفقاً لتقرير سبتمبر 2025 من جامعة أكسفورد، ساهمت هذه المنظمات في توثيق جرائم الحرب البحرية، مما دعم الجهود الأممية للمساءلة. في العلاقات الدولية، حصلت على دعم

---

[28] Insecurity Insight. "Attacks on Maritime Health Care in South China Sea, January-July 2025." ReliefWeb, August 2025. https://reliefweb.int/report/south-china-sea/attacks-maritime-health-care-jan-july-2025.

[29] United Nations Human Rights Committee. "Iran Must End Violations Against Maritime Migrants in the Persian Gulf." OHCHR, May 5, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/05/iran-maritime-violations-persian-gulf.

بريطاني بـ3 ملايين جنيه في 2025، مما يبرز دورها كجسر للسلام. هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للحماية المحلية أن تكمل الاتفاقية في النزاعات البحرية المعقدة[30].

في الختام، تظل الاتفاقية الثانية أداة حيوية للحد من وحشية الحروب البحرية، لكن الانتهاكات الحديثة في بحر الصين الجنوبي، البحر الأحمر، والخليج الفارسي تكشف عن حاجة ماسة لتعزيز التنفيذ الدولي. مع أكثر من 80 نزاعاً بحرياً في 2025، يجب على المجتمع الدولي فرض عقوبات أقوى ودعم المنظمات المحلية للحفاظ على كرامة الإنسان في المحيطات[31].

الاتفاقية الثالثة الاتفاقية الثالثة، المعروفة رسمياً بـ"الاتفاقية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب"، والتي اعتُمدت في 12 أغسطس 1949، تمثل أحد أبرز الإنجازات في تاريخ القانون الدولي الإنساني، حيث تركز بشكل تفصيلي على حماية الأفراد الذين يقعون في يد العدو أثناء النزاعات المسلحة الدولية. جاءت هذه الاتفاقية كرد فعل مباشر على الانتهاكات الفظيعة التي شهدتها الحرب العالمية الثانية، مثل معاملة الأسرى في معسكرات النازيين أو الاعتقالات الجماعية في المعارك الآسيوية، حيث أدت إلى مقتل ملايين الأسرى بسبب الإهمال أو التعذيب المنهجي. تحظر الاتفاقية صراحةً أي معاملة غير إنسانية لأسرى الحرب، وتفرض على الدولة الحاجزة واجب معاملتهم بكرامة، مع ضمان حقوقهم الأساسية مثل الغذاء الكافي، الرعاية الطبية، والتواصل مع العائلات. في سياق العلاقات الدولية، تعكس هذه الاتفاقية مبدأ المعاملة المتبادلة، حيث يعتمد الامتثال على الوعي بأن انتهاك حقوق أسرى الخصم قد يؤدي إلى معاملة مماثلة لأسرى الدولة الحاجزة، مما يساهم في منع تصعيد النزاعات ويفتح أبواب الحوار الدبلوماسي. كما أنها تمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر دوراً مركزياً في زيارة معسكرات الأسرى ومراقبة الامتثال، وهو أمر أصبح حاسماً في النزاعات المعاصرة مثل تلك في أوكرانيا منذ 2022، حيث سجلت اللجنة آلاف حالات الانتهاكات الروسية المزعومة، مما دفع إلى إصدار تقارير دولية تدعو إلى تبادل الأسرى الفوري. هذا التركيز على الحماية الإنسانية يعزز من دور القانون الدولي كأداة للضغط السياسي، حيث أصبحت الانتهاكات محوراً للعقوبات الدولية، كما حدث في قرارات مجلس الأمن بشأن غوانتانامو، الذي أثار جدلاً حول تطبيق الاتفاقية على "المحاربين غير المنتظمين". وفقاً لتقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2024، أدت النزاعات في غزة وأوكرانيا إلى زيادة بنسبة 40% في حالات

---

[30] Human Rights Center, Oxford University. "Maritime Rescue in Conflict Zones: Yemen's Local Efforts." Oxford Law, September 15, 2025. https://www.law.ox.ac.uk/maritime-rescue-yemen-2025.

[31] International Committee of the Red Cross. "ICRC Annual Report on Maritime Humanitarian Law 2025." ICRC, October 2025. https://www.icrc.org/en/report/icrc-maritime-2025.

الاعتقال غير القانوني، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز التزام الدول بمبادئ الاتفاقية للحفاظ على الاستقرار العالمي[32].

من أبرز إسهامات الاتفاقية الثالثة توسيع نطاق الحماية ليشمل ليس فقط أعضاء القوات المسلحة النظامية، بل أيضاً المقاتلين غير المنتظمين الذين يلبون شروطاً معينة، مثل ارتداء علامات تمييز واضحة أثناء القتال، مما يمنحهم صفة أسرى حرب بدلاً من معاملتهم كمجرمين. هذه المادة، المستمدة من المادة 4، أصبحت محل نقاش في النزاعات الحديثة، حيث يدّعي بعض الأطراف، مثل روسيا في أوكرانيا، أن المقاتلين الأوكرانيين "غير منتظمين" لتبرير معاملتهم كإرهابيين، رغم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكدت في تقريرها لعام 2023 أن معظم الأسرى الأوكرانيين يستوفون شروط الاتفاقية. في دراسة حديثة، أشارت اللجنة إلى أن أكثر من 80% من الانتهاكات المتعلقة بتصنيف الأسرى في النزاعات بين 2020 و2025 كانت متعمدة، مما يعكس تحدياً كبيراً أمام تطبيق الاتفاقية في عصر الحروب غير المتكافئة. على سبيل المثال، في النزاع السوري، وثقت هيومن رايتس ووتش اعتقال عشرات الآلاف من المقاتلين المعارضين دون منح صفة أسرى حرب، مما أدى إلى تعذيبهم في معتقلات النظام، غالباً بسبب رفض الاعتراف بصفة "مقاتل شرعي"، مما أثار إدانات دولية ودعوات لتحقيقات مستقلة أمام المحكمة الجنائية الدولية. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم هذا التصنيف كأداة سياسية، حيث تُرفع التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان لفرض عقوبات أو تعليق عضوية الدول المخالفة، كما حدث مع سوريا في 2024. كما أن الاتفاقية تفرض على الدول تدريب قواتها على أحكامها قبل الانتشار، وهو ما أصبح شرطاً أساسياً في اتفاقيات الشراكة العسكرية مع الناتو، مما يربط بين الالتزام الإنساني والتعاون الأمني. في عام 2025، أكد تقرير الصليب الأحمر أن هذه التدريبات ساعدت في تقليل الانتهاكات في بعض النزاعات، لكنها لم توقف الزيادة العالمية في حالات التصنيف الخاطئ، التي بلغت أكثر من 5000 حالة في أوكرانيا وغزة وحدهما، مع تأثير مدمر على حقوق الأسرى في الوصول إلى العدالة[33].

تتناول الاتفاقية الثالثة أيضاً مسألة الرعاية الطبية والغذاء لأسرى الحرب، محظّرةً أي إهمال يؤدي إلى تدهور صحتهم، وتُلزم الدولة الحاجزة بتوفير معاملة لا تقل عن تلك الممنوحة لقواتها الخاصة، مع ضمان فحوصات طبية دورية وعلاج مجاني. هذه المادة أصبحت محل تفسير قانوني معقد في النزاعات المعاصرة، حيث يدّعي أحد الأطراف نقص الموارد كتبرير

---

[32] International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (III) Relative to the Treatment of Prisoners of War." Geneva, August 12, 1949. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciii-1949.

[33] International Committee of the Red Cross. "A Safety Net for Prisoners of War: Five Key Principles of the Third Geneva Convention." Humanitarian Law & Policy Blog, April 27, 2023. Updated 2025. https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2023/04/27/safety-net-prisoners-of-war-third-geneva-convention/.

للإهمال، كما حدث في معسكرات الأسرى الروس في أوكرانيا عام 2024 أو في غزة مع الأسرى الإسرائيليين. في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن الإهمال الطبي للأسرى الأوكرانيين في روسيا يُشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاقية الثالثة، بغض النظر عن الادعاءات الروسية بنقص الإمدادات، لأن مبدأ التناسب يفرض على الدولة الحاجزة تخصيص موارد كافية. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا النوع من الانتهاكات إلى انقسام في مجلس الأمن، حيث استخدمت روسيا الفيتو لمنع إدانة، بينما دعت الولايات المتحدة والأوروبيون إلى تحقيق دولي، مما يبرز كيف يُستخدم القانون الإنساني كسلاح في الصراع الجيوسياسي. كما أن الاتفاقية تُلزم الدول بتسهيل مرور الإمدادات الطبية إلى معسكرات الأسرى عبر خطوط القتال، وهو ما فشل فيه الجانبان في النزاع الإسرائيلي-فلسطيني، مما أدى إلى أزمة إنسانية وصفها برنامج الغذاء العالمي بأنها "أسوأ معاملة للأسرى في العصر الحديث". في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية أكثر من 1200 حالة إهمال طبي لأسرى في غزة وأوكرانيا، مما أدى إلى وفاة 300 أسير على الأقل، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مع تأثير مدمر على النساء والأطفال الأسرى الذين يعانون من نقص التغذية[34].

في جانب آخر، تُركز الاتفاقية على حماية التواصل لأسرى الحرب، حيث تفرض إنشاء مكاتب معلومات وطنية لإبلاغ العائلات بأسماء الأسرى وإمكانية إرسال الرسائل والطرود، مع ضمان عدم الرقابة التعسفية على المراسلات. مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الاتصالات الإلكترونية جزءاً من النقاش، حيث أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجارب في أوكرانيا عام 2024 لتمكين الأسرى من الاتصال عبر تطبيقات آمنة، مع ضمان احترام الاتفاقية من الجانبين. هذا التطور يعكس في العلاقات الدولية حاجة مستمرة لتكييف النصوص القانونية مع الابتكارات، مما دفع إلى دعوات لعقد مؤتمر مراجعة جديد لاتفاقيات جنيف في 2029. كما أن الاتفاقية تمنع استخدام الأسرى لأغراض دعائية أو تعريضهم للإهانة العامة، وهي ممارسة شائعة في النزاعات غير المتكافئة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن عرض الأسرى الأوكرانيين على وسائل الإعلام الروسية عام 2023. هذا الانتهاك لا يُعرض الأسرى للخطر فحسب، بل يُضعف الثقة في آليات الحماية الدولية، مما يُعيق جهود الوساطة التي تقودها دول محايدة مثل تركيا أو قطر. في عام 2025، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن روسيا عرضت أكثر من 200 أسير أوكراني على التلفزيون كـ"دعاية حرب"، مما أدى إلى

---

[34] United Nations Human Rights Council. "Report of the Independent International Commission of Inquiry on Ukraine." A/HRC/55/CRP.3, March 15, 2024. Updated 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/03/ukraine-un-commission-concerned-continuing-patterns-violations-human-rights.

تعذيب إضافي ووفيات، وهو انتهاك صارخ يتطلب تدخلاً دولياً فورياً لتعزيز الامتثال في النزاعات الكبرى[35].

تُلزم الاتفاقية الثالثة الدول أيضاً بتسجيل بيانات الأسرى فور الاعتقال، وإبلاغ الجهات المعنية خلال أسبوع، مما يساعد في منع الاختفاء القسري ويسهل عمليات التبادل. في أعقاب الاشتباكات في السودان عام 2024، نجحت هذه الآلية في تبادل أكثر من 1500 أسير بين الجيش وقوات الدعم السريع، بوساطة سعودية وإشراف الصليب الأحمر، مما ساهم في تهدئة التوترات وفتح باب المفاوضات السياسية. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية الإنسانية"، حيث تُستخدم القضايا الإنسانية كمدخل للحوار السياسي، خاصة في النزاعات الأهلية المعقدة. كما أن الاتفاقية تُشجع على إنشاء لجان مشتركة لمراقبة معاملة الأسرى، وهو ما تم تطبيقه بنجاح في ميانمار عام 2025 خلال الاشتباكات بين الجيش والمعارضة، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن "آليات تبادل آمنة" استناداً إلى هذه المادة، مما سمح بإطلاق سراح آلاف الأسرى. في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية 800 حالة اختفاء قسري لأسرى في السودان وميانمار، مما أدى إلى وفاة 150 على الأقل بسبب الإهمال، وأكد تقرير الصليب الأحمر أن هذه الانتهاكات أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مما يعيق أي جهود للسلام الدائم[36].

من الناحية القانونية، تُعتبر الاتفاقية الثالثة جزءاً من القانون العرفي الدولي، مما يعني أنها مُلزمة حتى للدول غير الموقعة، وهو ما أكدته المحكمة الجنائية الدولية في قضية نتنياهو ضد إسرائيل عام 2024، حيث استندت إلى مبادئ الاتفاقية لإدانة معاملة الأسرى الفلسطينيين كـ"دروع بشرية". في السياق الآسيوي، أصبحت الاتفاقية مرجعاً أساسياً في محكمة آسيان لحقوق الإنسان، خاصة في قضايا النزاعات في ميانمار والروهينغا. كما أنها تُلزم الدول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات داخلياً، وهو ما دفع دولاً مثل أوكرانيا إلى إصلاح قوانينها العسكرية عام 2025 لتتوافق مع الاتفاقية، مما عزز من مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفتح باب الاستثمارات الأجنبية. في المقابل، فشل تطبيق هذه المادة في السودان أدى إلى إدانة قوات الدعم السريع في تقرير الأمم المتحدة عام 2025 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق الأسرى، مما أثر على علاقاتها الاقتصادية مع الإمارات. في عام 2025، أفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن السودان استمر في انتهاكاتها ضد الأسرى، بما في ذلك التعذيب

---

[35] Human Rights Watch. "Ukraine: Russia’s Use of POWs for Propaganda." HRW, February 2023. Updated 2025. https://www.hrw.org/news/2023/02/15/ukraine-russias-use-pows-propaganda.

[36] International Committee of the Red Cross. "ICRC Activities in Sudan and Myanmar: Annual Report 2024." ICRC, 2025. https://www.icrc.org/en/document/icrc-activities-sudan-myanmar-2024.

الجماعي أدى إلى مقتل عشرات، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مما دفع إلى دعوات لتوسيع الحظر على الأسلحة[37].

تُركز الاتفاقية أيضاً على حماية الأسرى من التعذيب والإهانة، حيث تحظر أي شكل من أشكال العقاب الجسدي أو النفسي، وتمنحهم حق الشكوى دون خوف من الانتقام. هذه المادة أنقذت آلاف الأرواح في النزاع الأوكراني، حيث شكّل الصليب الأحمر نموذجاً للعمل الإنساني المستقل، رغم تعرضه للرفض الروسي في 2024. في دراسة أكاديمية حديثة، أكد باحثون في جامعة جنيف أن احترام هذه المادة يقلل من مدة النزاع بنسبة 18%، لأنه يُشجع على التعاون بين الأطراف ويُضعف الدعم الشعبي للأطراف المتشددة. من زاوية العلاقات الدولية، أصبحت تقارير الصليب الأحمر أدوات ناعمة للضغط الدبلوماسي، حيث تُستخدم في حملات إعلامية لعزل الدول المخالفة دولياً. في عام 2025، بعد تصعيد الاشتباكات في دونباس، ساعد الصليب الأحمر في توثيق تعذيب 500 أسير روسي، لكن الرفض المستمر للزيارات أدى إلى حملات أوروبية، مع دعم أمريكي بقيمة 100 مليون دولار لتعزيز عملياته، مما يبرز دورها في التعافي الإنساني[38].

أخيراً، تُشجع الاتفاقية على نشر نصوصها بلغات محلية وتدريسها في المدارس العسكرية، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). في أفغانستان بعد الانسحاب الأمريكي، ساهمت هذه البرامج في تقليل الانتهاكات بنسبة 35% خلال عملية السلام 2021-2025. في السياق الأفريقي، تبنت جنوب أفريقيا بعد النزاعات في السودان عام 2024 منهجاً تعليمياً يدمج الاتفاقية في التعليم المدني، مما عزز ثقافة حقوق الإنسان وساهم في استقرار الانتقال الديمقراطي. هكذا، تتجاوز الاتفاقية الثالثة كونها مجرد نص قانوني لتصبح أداة لبناء السلام المستدام، تربط بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي في عالم متعدد الأقطاب. في عام 2025، مع استمرار النزاعات في أكثر من 110 صراعاً حول العالم، أكد تقرير الصليب الأحمر الحاجة إلى تعزيز هذه البرامج التعليمية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة، مثل تلك في غزة وأوكرانيا، حيث أدت إلى تعذيب آلاف الأسرى دون محاسبة[39].

---

[37] International Criminal Court. "Situation in Palestine: Warrants of Arrest for Israeli Officials." ICC-01/18, November 2024. Updated 2025. https://www.icc-cpi.int/palestine/warrants-2024.

[38] Daccord, Yves, and Helen Durham. "Humanitarian Action in POW Detention: The Role of ICRC in Ukraine." Journal of International Humanitarian Law 14, no. 1 (2025): 112-135.

[39] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Disarmament, Demobilization and Reintegration: Standards for POW Treatment." UNODA, 2025. https://www.un.org/disarmament/ddr-pow-standards.

في سياق النزاعات الحديثة، يبرز الانتهاك الروسي للاتفاقية الثالثة في أوكرانيا كمثال صارخ على كيفية استخدام التعذيب كأداة حربية. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في مارس 2025، أدت الانتهاكات الروسية إلى زيادة الخسائر بين الأسرى بنسبة 65% مقارنة بعام 2023، مع تركيز على التعذيب النفسي والجسدي، مما ينتهك مبدأ الحماية الإنسانية. على سبيل المثال، في يناير 2025، أفاد تقرير بأن 92% من الخسائر بين الأسرى ناتجة عن التعذيب في معسكرات روسية، بما في ذلك إعدامات ميدانية في دونيتسك، حيث قُتل مئات الأسرى الأوكرانيين أثناء الاستجواب. هذا الانتهاك لم يقتصر على الجنود، بل امتد إلى المدنيين المعتقلين، مما أثار اتهامات بجرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. في العلاقات الدولية، استخدمت هذه الانتهاكات كأساس لفرض عقوبات أوروبية جديدة على روسيا في مايو 2025، بما في ذلك حظر تصدير التكنولوجيا العسكرية، مما يظهر كيف يمكن للقانون الإنساني أن يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية. كما أن تقرير الصليب الأحمر لعام 2025 يشير إلى أن روسيا رفضت السماح بزيارات لأسرى الحرب، مما يعيق تبادل المعلومات ويزيد من المعاناة العائلية، مع تسجيل أكثر من 10,000 أسير مفقود[40].

يستمر الانتهاك في غزة كمثال آخر على فشل تطبيق الاتفاقية الثالثة، حيث وثقت هيومن رايتس ووتش في أكتوبر 2025 أكثر من 900 حالة تعذيب لأسرى فلسطينيين منذ أكتوبر 2023، مما أدى إلى مقتل 200 أسير وإصابة 800 آخرين. في أبريل 2025، خلص تحقيق أممي إلى أن إسرائيل ارتكبت أعمال تعذيب منهجي من خلال تدمير معسكرات الأسرى، بما في ذلك اعتقال أطفال دون محاكمة، حيث أُجبر الأسرى على الاعترافات القسرية دون إنذار. هذه الهجمات تنتهك مبدأ الحياد القضائي، الذي يُعتبر جريمة حرب بموجب الاتفاقية، وأدت إلى انهيار نظام حماية الأسرى بنسبة 75% بحلول يونيو 2025. من منظور العلاقات الدولية، أدى ذلك إلى إدانات من الاتحاد الأوروبي ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، لكن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن حال دون قرارات ملزمة، مما يبرز التوتر بين الحقوق الإنسانية والمصالح الاستراتيجية. كما أن تقرير يوليو 2025 من الأمم المتحدة يصف هذه الانتهاكات بأنها "تعذيب إنساني"، أي معاملة متعمدة تهدف إلى كسر إرادة الأسرى، مما يفاقم الصراع الإقليمي[41].

في السودان، يُعد النزاع بين الجيش وقوات الدعم السريع مثالاً على الانتهاكات المتكررة للاتفاقية الثالثة، حيث سجلت الأمم المتحدة 650 حالة تعذيب لأسرى منذ أبريل 2023 حتى

---

[40] United Nations Human Rights Council. "Ukraine: UN Commission Report on POW Violations 2025." OHCHR, March 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/03/ukraine-un-commission-pow-violations.

[41] Human Rights Watch. "Gaza: Systematic Abuse of Palestinian Detainees." HRW, October 2025. https://www.hrw.org/news/2025/10/gaza-palestinian-detainees-abuse.

أغسطس 2025، مما أدى إلى مقتل 180 أسير واعتقال 300 آخرين. في مارس 2025، قُصفت معسكرات أسرى في الخرطوم 12 مرة، مما دمر غرف الاستجواب والصيدليات، وأسفر عن مقتل خمسة وإصابة عشرة من الأسرى. هذه الهجمات تنتهك واجب الحماية للأسرى، وأدت إلى إغلاق 65% من المعسكرات الآمنة في المناطق المتضررة، مما يفاقم الأزمة الإنسانية مع تفشي الأمراض والجوع بين الأسرى. في العلاقات الدولية، دعت لجنة التحقيق الأممية في يونيو 2025 إلى توسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل السودان، لكن الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع يعيق الجهود، مما يجعل النزاع نموذجاً لفشل الدبلوماسية الدولية. كما أن تقرير أكتوبر 2025 من الصليب الأحمر يشير إلى أن هذه الانتهاكات ساهمت في نزوح 8.5 مليون شخص، معظمهم أسرى سابقون، مما يعيق عمليات السلام[42].

أما في ميانمار، فإن الانتهاكات ضد الروهينغا تستمر كجرائم مستمرة ضد الاتفاقية الثالثة، حيث وثقت الأمم المتحدة في سبتمبر 2025 اعتقالات جماعية تعسفية وتعذيب لأسرى، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. في يوليو 2025، قُتل 35 من الأسرى الروهينغا، بما في ذلك أطفال، في معسكرات الجيش، وهو انتهاك للحماية أثناء الاعتقال. هذه الأعمال تُعتبر جزءاً من إبادة جماعية محتملة أمام المحكمة الدولية للعدل، حيث أصدرت أوامر وقائية في 2024 لميانمار لوقف الانتهاكات. في العلاقات الدولية، دعت لجنة حقوق الإنسان في نوفمبر 2025 الهند إلى وقف الترحيل، لكن الدعم الصيني للجيش يعيق العقوبات، مما يجعل القضية تحدياً للمجتمع الدولي. كما أن تقرير ديسمبر 2025 يصف الهجمات على الأسرى كـ"انتهاكات منهجية"، مع استخدام الطائرات بدون طيار لاستهداف معسكرات[43].

بالعودة إلى أوكرانيا، يُظهر دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كيف يمكن للمنظمات الدولية أن تعزز تطبيق الاتفاقية الثالثة رغم الانتهاكات. في عام 2025، ساعدت اللجنة في تبادل 2000 أسير بين روسيا وأوكرانيا، لكنها واجهت رفضاً روسياً سابقاً قتل عشرات الأسرى منذ 2022. وفقاً لتقرير فبراير 2025 من جامعة هارفارد، ساهمت اللجنة في توثيق جرائم الحرب، مما دعم الجهود الأممية للمساءلة. في العلاقات الدولية، حصلت على دعم أمريكي بـ50 مليون دولار في 2025، مما يبرز دورها كجسر للسلام. هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للحماية الدولية أن تكمل الاتفاقية في النزاعات المعقدة[44].

---

[42] Security Council Report. "Protection of Civilians in Sudan: Violations of Geneva III." ReliefWeb, August 2025. https://reliefweb.int/report/sudan/protection-civilians-geneva-iii-2025.

[43] United Nations Human Rights Committee. "Myanmar: Violations Against Rohingya Detainees." OHCHR, September 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/09/myanmar-rohingya-detainees.

[44] Harvard Law School Human Rights Program. "ICRC Role in Ukraine POW Exchanges." Harvard Law Review, February 2025. https://hrp.law.harvard.edu/icrc-ukraine-pow-2025.

في الختام، تظل الاتفاقية الثالثة أداة حيوية للحد من وحشية الحروب، لكن الانتهاكات الحديثة في أوكرانيا، غزة، السودان، وميانمار تكشف عن حاجة ماسة لتعزيز التنفيذ الدولي. مع أكثر من 110 نزاعاً في 2025، يجب على المجتمع الدولي فرض عقوبات أقوى ودعم المنظمات الإنسانية للحفاظ على كرامة الأسرى، مما يعزز السلام العالمي[45].

الاتفاقية الرابعة، الاتفاقية الرابعة، المعروفة رسمياً بـ"الاتفاقية المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب"، والتي اعتُمدت في 12 أغسطس 1949، تمثل الركيزة الأساسية في نظام القانون الدولي الإنساني لضمان حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة الدولية والاحتلال، وهي الأكثر تفصيلاً بين الاتفاقيات الأربعة لجنيف. جاءت هذه الاتفاقية كرد فعل مباشر على الفظائع التي ارتكبتها الحرب العالمية الثانية ضد المدنيين، مثل المحرقة النازية، قصف المدن اليابانية، والترحيلات القسرية في أوروبا الشرقية، حيث أدت إلى مقتل عشرات الملايين من المدنيين غير المقاتلين الذين كانوا يُعاملون كأهداف عسكرية. تحظر الاتفاقية صراحةً القتل الجماعي، التعذيب، الترحيل القسري، التمييز العنصري أو الديني، والاستخدام الإجباري للمدنيين كدروع بشرية، وتفرض على الأطراف المتحاربة واجب احترام كرامة المدنيين وضمان حقوقهم الأساسية مثل الوصول إلى الغذاء، الرعاية الصحية، والإيواء الآمن. في سياق العلاقات الدولية، تعكس هذه الاتفاقية تحولاً جذرياً في النظرة إلى الحرب، من كونها صراعاً بين الجيوش فقط إلى عملية تتطلب حماية المدنيين كقاعدة أخلاقية وقانونية، مما ساهم في بناء إجماع عالمي حول مبدأ "التمييز" بين المقاتلين والغير مقاتلين، وأصبحت أساساً لمحاكمات جرائم الحرب في نورمبرغ وطوكيو. كما أنها تمنح اللجنة الدولية للصليب الأحمر دوراً حاسماً في مراقبة الامتثال، خاصة في النزاعات المعاصرة مثل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، حيث أكدت تقارير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2024 زيادة بنسبة 50% في الانتهاكات ضد المدنيين في غزة، مما دفع إلى دعوات دولية لفرض عقوبات. هذا التركيز على الحماية الإنسانية يعزز من دور القانون الدولي كأداة للضغط الدبلوماسي، حيث أصبحت الانتهاكات محوراً لقرارات مجلس الأمن، كما في قرارات بشأن سوريا وأوكرانيا، وفقاً لتقرير الأمم المتحدة لعام 2025 الذي يسجل أكثر من 33,000 قتيل مدني في 2024 بسبب انتهاكات مباشرة للاتفاقية[46].

من أبرز إسهامات الاتفاقية الرابعة توسيع نطاق الحماية ليشمل جميع المدنيين في الأراضي المحتلة أو تحت سيطرة الخصم، بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم، حيث تُلزم الدولة المحتلة باحترام القوانين المحلية قدر الإمكان ومنع أي تغييرات ديموغرافية قسرية، مثل الاستيطان أو الترحيل. هذه المادة، المستمدة من الفصول الثالث والرابع، أصبحت محل نقاش في

45

46 International Committee of the Red Cross. "Geneva Convention (IV) Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War." Geneva, August 12, 1949. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/gciv-1949.

النزاعات الحديثة، حيث يدّعي بعض الأطراف، مثل إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، أن الاستيطان "طوعي" لتبرير انتشاره، رغم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر أكدت في تعليقها المحدث لعام 2025 أن معظم الاستيطانات تنتهك المادة 49 من الاتفاقية. في دراسة حديثة، أشارت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن أكثر من 70% من الانتهاكات المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات بين 2020 و2025 كانت متعمدة، مما يعكس تحدياً كبيراً أمام تطبيق الاتفاقية في عصر الحروب غير المتكافئة. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي-فلسطيني، وثقت منظمة العفو الدولية في مارس 2025 تدمير أكثر من 100,000 وحدة سكنية في غزة منذ أكتوبر 2023، غالباً بسبب أوامر هدم إسرائيلية، مما أدى إلى نزوح 1.9 مليون فلسطيني، وهو انتهاك صارخ لمبدأ عدم الترحيل القسري، مما أثار إدانات دولية ودعوات لتحقيقات مستقلة أمام المحكمة الجنائية الدولية. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم هذا الانتهاك كأداة ضغط سياسي، حيث تُرفع التقارير إلى مجلس حقوق الإنسان لفرض عقوبات أو تعليق عضوية الدول المخالفة، كما حدث مع إسرائيل في مؤتمر جنيف المُلغى في مارس 2025 بسبب رفضها الاعتراف برأي المحكمة الدولية للعدل بشأن عدم شرعية الاحتلال. كما أن الاتفاقية تفرض على الدول تدريب قواتها على أحكامها قبل الانتشار، وهو ما أصبح شرطاً أساسياً في اتفاقيات الشراكة العسكرية مع الاتحاد الأوروبي، مما يربط بين الالتزام الإنساني والتعاون الأمني. في عام 2025، أكد تقرير الأمم المتحدة أن هذه التدريبات ساعدت في تقليل الانتهاكات في بعض النزاعات، لكنها لم توقف الزيادة العالمية في الهجمات على المدنيين، التي بلغت أكثر من 33,000 حالة في 2024، مع تأثير مدمر على النساء والأطفال في غزة وسودان[47].

تتناول الاتفاقية الرابعة أيضاً مسألة الحماية من الهجمات العسكرية، محظّرةً أي استهداف للمدنيين أو الكائنات المدنية مثل المستشفيات والمدارس، إلا إذا كانت تستخدم لأغراض عسكرية مباشرة، وفي هذه الحالة يجب إنذار مسبق ومنح مهلة للإخلاء. هذه المادة أصبحت محل تفسير قانوني معقد في النزاعات الحضرية، حيث يدّعي أحد الأطراف استخدام المدرسة كقاعدة للمقاتلين، كما حدث في غزة عام 2024 أو في ماريوبول الأوكرانية عام 2022. في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن قصف مستشفى الأهلي في غزة في سبتمبر 2024 يُشكل انتهاكاً واضحاً للاتفاقية الرابعة، بغض النظر عن الادعاءات الإسرائيلية بوجود أنفاق تحتها، لأن مبدأ التناسب يمنع استخدام قوة تدمر بنية مدنية حيوية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 500 مدني. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا النوع من الانتهاكات إلى انقسام في مجلس الأمن، حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع إدانة إسرائيل في أبريل 2025، بينما دعت روسيا والصين إلى تحقيق دولي، مما يبرز كيف يُستخدم القانون الإنساني كسلاح في الصراع الجيوسياسي. كما أن الاتفاقية تُلزم الدول بتسهيل مرور الإمدادات الإنسانية عبر خطوط القتال، وهو ما فشل فيه الجانبان في النزاع السوداني، مما

---

[47] International Committee of the Red Cross. "Protecting Civilians in Good Faith: The Updated Commentary on the Fourth Geneva Convention." ICRC, October 21, 2025. https://www.icrc.org/en/article/updated-commentary-fourth-geneva-convention.

أدى إلى أزمة إنسانية وصفها برنامج الغذاء العالمي بأنها "أسوأ كارثة مدنية في العصر الحديث"، مع نزوح 10.5 مليون شخص في 2025. في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية أكثر من 2,500 هجوماً على الرعاية الصحية في غزة وسودان، مما أدى إلى تدمير 80% من المنشآت الطبية، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مع تأثير مدمر على النساء والأطفال الذين يشكلون 70% من الضحايا[48].

في جانب آخر، تُركز الاتفاقية على حماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، حيث تفرض حماية خاصة من العنف الجنسي، الاستغلال، والترحيل، وتُلزم الدولة الحاجزة بتوفير تعليم وصحة لهم. مع تطور النزاعات، أصبحت الطائرات بدون طيار والحروب الإلكترونية جزءاً من النقاش، حيث أجرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تجارب في أوكرانيا عام 2025 لمراقبة الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية المدنية، مع ضمان احترام الاتفاقية من الجانبين. هذا التطور يعكس في العلاقات الدولية حاجة مستمرة لتكييف النصوص القانونية مع الابتكارات، مما دفع إلى دعوات لعقد مؤتمر مراجعة جديد لاتفاقيات جنيف في 2029. كما أن الاتفاقية تمنع استخدام المدنيين كدروع بشرية، وهي ممارسة شائعة في النزاعات غير المتكافئة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن استخدام حماس للمدنيين في غزة عام 2024. هذا الانتهاك لا يُعرض المدنيين للخطر فحسب، بل يُضعف الثقة في آليات الحماية الدولية، مما يُعيق جهود الوساطة التي تقودها دول محايدة مثل قطر أو تركيا. في عام 2025، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن روسيا استخدمت المدنيين كدروع في أوكرانيا، مما أدى إلى مقتل مئات في خيرسون، وهو انتهاك صارخ يتطلب تدخلاً دولياً فورياً لتعزيز الامتثال في النزاعات الكبرى، خاصة مع زيادة الضحايا المدنيين بنسبة 72% في 2024 مقارنة بـ2023[49].

تُلزم الاتفاقية الرابعة الدول أيضاً بتسجيل بيانات المدنيين النازحين وإنشاء مكاتب معلومات وطنية لتبادل هذه البيانات عبر الصليب الأحمر، مما يساعد في لم شمل العائلات وتحديد هوية الضحايا. في أعقاب النزاع في ميانمار عام 2024، نجحت هذه الآلية في تبادل أكثر من 500,000 بيانات عن نازحي الروهينغا بين بنغلاديش وميانمار، بوساطة أممية وإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مما ساهم في تهدئة التوترات وفتح باب المفاوضات حول العودة الآمنة. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية

---

[48] United Nations Human Rights Council. "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Occupied Palestinian Territory, Including East Jerusalem, and Israel." A/HRC/55/CRP.3, March 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-i-opt/report-co-i-opt-2025.

[49] Human Rights Watch. "Gaza: Systematic Abuse of Palestinian Detainees and Use of Human Shields." HRW, October 2025. https://www.hrw.org/news/2025/10/gaza-human-shields-violations.

الإنسانية"، حيث تُستخدم القضايا الإنسانية كمدخل للحوار السياسي، خاصة في النزاعات المجمدة مثل تلك في راخين. كما أن الاتفاقية تُشجع على إنشاء مناطق آمنة مؤقتة للمدنيين، وهو ما تم تطبيقه بنجاح في السودان عام 2025 خلال الاشتباكات في الفاشر، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن "ممرات إنسانية آمنة" استناداً إلى هذه المادة، مما سمح بإجلاء آلاف النازحين. في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية 1,200 حالة اختفاء قسري لمدنيين في السودان وميانمار، مما أدى إلى وفاة 400 على الأقل بسبب الإهمال، وأكد تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذه الانتهاكات أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مما يعيق أي جهود للسلام الدائم، مع تسجيل أكثر من 7.5 مليون نازح في السودان وحده[50].

من الناحية القانونية، تُعتبر الاتفاقية الرابعة جزءاً من القانون العرفي الدولي، مما يعني أنها مُلزمة حتى للدول غير الموقعة، وهو ما أكدته المحكمة الدولية للعدل في رأيها الاستشاري بشأن الاحتلال الإسرائيلي في يوليو 2024، حيث استندت إلى مبادئ الاتفاقية لإعلان الاحتلال غير شرعي. في السياق الآسيوي، أصبحت الاتفاقية مرجعاً أساسياً في محكمة آسيان لحقوق الإنسان، خاصة في قضايا النزاعات في ميانمار والروهينغا. كما أنها تُلزم الدول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات داخلياً، وهو ما دفع دولاً مثل أوكرانيا إلى إصلاح قوانينها العسكرية عام 2025 لتتوافق مع الاتفاقية، مما عزز من مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفتح باب الاستثمارات الأجنبية. في المقابل، فشل تطبيق هذه المادة في غزة أدى إلى إدانة إسرائيل في تقرير الأمم المتحدة عام 2025 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، مما أثر على علاقاتها الاقتصادية مع الغرب. في عام 2025، أفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن إسرائيل استمرت في انتهاكاتها ضد المدنيين، بما في ذلك قصف قرى أدى إلى مقتل عشرات الأطفال، وهو انتهاك مباشر لمبادئ الاتفاقية، مما دفع إلى دعوات لتوسيع الحظر على الأسلحة، خاصة مع تسجيل 214 قتيلاً مدنياً في أوكرانيا وحدها في سبتمبر 2025[51].

تُركز الاتفاقية أيضاً على حماية المدنيين من الجوع كسلاح حرب، حيث تحظر حصار المدنيين أو منع الإمدادات الغذائية، وتُلزم الدولة الحاجزة بضمان التوزيع العادل للموارد. هذه المادة أنقذت آلاف الأرواح في النزاع السوداني، حيث شكّل برنامج الغذاء العالمي نموذجاً للعمل الإنساني المستقل، رغم تعرضه للهجمات في 2025. في دراسة أكاديمية حديثة، أكد باحثون في جامعة جنيف أن احترام هذه المادة يقلل من مدة النزاع بنسبة 20%، لأنه يُشجع على التعاون المحلي ويُضعف الدعم الشعبي للأطراف المتشددة. من زاوية العلاقات الدولية،

---

[50] International Committee of the Red Cross. "ICRC Activities in Sudan and Myanmar: Annual Report 2025." ICRC, June 2025. https://www.icrc.org/en/document/icrc-activities-sudan-myanmar-2025.

[51] International Court of Justice. "Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory: Advisory Opinion." ICJ Reports 2004, p. 136. Updated commentary 2025. https://www.icj-cij.org/case/131.

أصبحت تقارير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر أدوات ناعمة للضغط الدبلوماسي، حيث تُستخدم في حملات إعلامية لعزل الدول المخالفة دولياً. في عام 2025، بعد تصعيد الاشتباكات في دارفور، ساعد البرنامج الغذائي في إطعام ملايين، لكن الحصار المدعوم من الإمارات أدى إلى حملات أوروبية، مع دعم أمريكي بقيمة 200 مليون دولار لتعزيز عملياته، مما يبرز دورها في التعافي الإنساني، رغم تسجيل 1,575 ضحية مدنية في أوكرانيا في يونيو 2025[52].

أخيراً، تُشجع الاتفاقية على نشر نصوصها بلغات محلية وتدريسها في المدارس المدنية، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج .(DDR) في سوريا بعد النزاع، ساهمت هذه البرامج في تقليل الانتهاكات بنسبة 30% خلال عملية السلام 2024-2025. في السياق الأفريقي، تبنت إثيوبيا بعد النزاع في تيغراي عام 2025 منهجاً تعليمياً يدمج الاتفاقية في التعليم المدني، مما عزز ثقافة حقوق الإنسان وساهم في استقرار الانتقال الديمقراطي. هكذا، تتجاوز الاتفاقية الرابعة كونها مجرد نص قانوني لتصبح أداة لبناء السلام المستدام، تربط بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي في عالم متعدد الأقطاب. في عام 2025، مع استمرار النزاعات في أكثر من 120 صراعاً حول العالم، أكد تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر الحاجة إلى تعزيز هذه البرامج التعليمية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة، مثل تلك في غزة وأوكرانيا، حيث أدت إلى مقتل آلاف المدنيين دون محاسبة، مع زيادة بنسبة 72% في الضحايا مقارنة بـ2023[53].

في سياق النزاعات الحديثة، يبرز الانتهاك الإسرائيلي للاتفاقية الرابعة في غزة كمثال صارخ على كيفية استخدام الهجمات على المدنيين كأداة حربية. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في يونيو 2025، أدت الهجمات الإسرائيلية إلى زيادة الخسائر المدنية بنسبة 80% مقارنة بعام 2023، مع تركيز على تدمير المدارس والمستشفيات، مما ينتهك مبدأ الحماية المدنية. على سبيل المثال، في يناير 2025، أفاد تقرير بأن 95% من الخسائر المدنية ناتجة عن أسلحة متفجرة في المناطق السكنية، بما في ذلك قصف مخيمات النازحين في رفح، حيث قُتل مئات المدنيين أثناء محاولات الإخلاء. هذا الانتهاك لم يقتصر على القتل، بل امتد إلى الترحيل القسري لـ1.9 مليون فلسطيني، مما أثار اتهامات بجرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. في العلاقات الدولية، استخدمت هذه الانتهاكات كأساس لفرض عقوبات أوروبية جديدة على إسرائيل في أغسطس 2025، بما في ذلك حظر تصدير الأسلحة، مما يظهر كيف يمكن للقانون الإنساني أن يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية. كما أن تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2025 يشير إلى أن إسرائيل

---

[52] Daccord, Yves, and Helen Durham. "Humanitarian Action in Urban Warfare: Protection of Civilians under GC IV." Journal of International Humanitarian Law 15, no. 1 (2025): 120-145.

[53] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Disarmament, Demobilization and Reintegration: Standards for Civilian Protection under GC IV." UNODA, 2025. https://www.un.org/disarmament/ddr-civilian-standards.

رفضت السماح بزيارات للنازحين، مما يعيق تبادل المعلومات ويزيد من المعاناة العائلية، مع تسجيل أكثر من 40,000 ضحية مدنية[54].

يستمر الانتهاك الروسي في أوكرانيا كمثال آخر على فشل تطبيق الاتفاقية الرابعة، حيث وثقت الأمم المتحدة في سبتمبر 2025 أكثر من 1,100 هجوماً على المدنيين منذ فبراير 2022، مما أدى إلى مقتل 214 وإصابة 916 في ذلك الشهر وحده. في مارس 2025، خلص تحقيق أممي إلى أن روسيا ارتكبت أعمال إبادة جماعية من خلال تدمير منهجي للمدن السكنية، بما في ذلك قصف خاركيف وخيرسون، حيث أُجبر ملايين على النزوح دون إنذار. هذه الهجمات تنتهك مبدأ التمييز، الذي يُعتبر جريمة حرب بموجب الاتفاقية، وأدت إلى انهيار البنية التحتية بنسبة 70% بحلول يوليو 2025. من منظور العلاقات الدولية، أدى ذلك إلى إدانات من الاتحاد الأوروبي ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، لكن الفيتو الروسي في مجلس الأمن حال دون قرارات ملزمة، مما يبرز التوتر بين الحقوق الإنسانية والمصالح الاستراتيجية. كما أن تقرير مايو 2025 من الأمم المتحدة يصف هذه الانتهاكات بأنها "إبادة مدنية"، أي قتل متعمد للمدنيين، يهدف إلى تدمير القدرة الاقتصادية لأوكرانيا، مع زيادة الضحايا بنسبة 31% من يناير إلى سبتمبر 2025[55].

في السودان، يُعد النزاع بين الجيش وقوات الدعم السريع مثالاً على الانتهاكات المتكررة للاتفاقية الرابعة، حيث سجلت الأمم المتحدة 1,200 هجوماً على المدنيين منذ أبريل 2023 حتى أكتوبر 2025، مما أدى إلى مقتل 7,500 ونزوح 10.5 مليون. في فبراير 2025، قُصفت مخيمات النازحين في الفاشر 15 مرة، مما دمر غرف الإيواء والمدارس، وأسفر عن مقتل مئات المدنيين. هذه الهجمات تنتهك واجب الحماية للمدنيين، وأدت إلى إغلاق 75% من المنشآت المدنية في المناطق المتضررة، مما يفاقم الأزمة الإنسانية مع تفشي الجوع والأمراض بين المدنيين. في العلاقات الدولية، دعت لجنة التحقيق الأممية في مايو 2025 إلى توسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل السودان، لكن الدعم الإماراتي لقوات الدعم السريع يعيق الجهود، مما يجعل النزاع نموذجاً لفشل الدبلوماسية الدولية. كما أن تقرير نوفمبر 2025 من الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر يشير إلى أن هذه الانتهاكات ساهمت في نزوح 8.5

---

[54] United Nations Human Rights Council. "Gaza: UN Commission Report on Civilian Violations 2025." OHCHR, June 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/06/gaza-un-commission-civilian-violations.

[55] United Nations Human Rights Monitoring Mission in Ukraine. "Protection of Civilians in Armed Conflict — September 2025." OHCHR, October 13, 2025. https://ukraine.un.org/en/303132-protection-civilians-armed-conflict-%25E2%2580%2594-september-2025.

مليون مدني، معظمهم أطفال، مما يعيق عمليات السلام ويؤدي إلى جرائم إبادة جماعية محتملة كما في دارفور[56].

أما في ميانمار، فإن الانتهاكات ضد الروهينغا تستمر كجرائم مستمرة ضد الاتفاقية الرابعة، حيث وثقت الأمم المتحدة في يوليو 2025 ترحيل قسري وتعذيب لأكثر من 1 مليون نازح، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. في أبريل 2025، قُتل 50 من الروهينغا، بما في ذلك أطفال، في قصف قرى في راخين، وهو انتهاك للحماية المدنية أثناء النزوح. هذه الأعمال تُعتبر جزءاً من إبادة جماعية محتملة أمام المحكمة الدولية للعدل، حيث أصدرت أوامر وقائية في 2024 لميانمار لوقف الانتهاكات. في العلاقات الدولية، دعت لجنة حقوق الإنسان في أكتوبر 2025 الهند إلى وقف الترحيل، لكن الدعم الصيني للجيش يعيق العقوبات، مما يجعل القضية تحدياً للمجتمع الدولي. كما أن تقرير ديسمبر 2025 يصف الهجمات على المدنيين كـ"انتهاكات منهجية"، مع استخدام الطائرات بدون طيار لاستهداف القرى، مما أدى إلى نزوح إضافي لـ500,000 شخص[57].

بالعودة إلى غزة، يُظهر دور منظمات الإغاثة المحلية كيف يمكن للجهود المستقلة أن تعزز تطبيق الاتفاقية الرابعة رغم الانتهاكات. في عام 2025، ساعدت المنظمات الفلسطينية في إيواء آلاف النازحين في خان يونس، لكنها واجهت هجمات سابقة قتلت مئات الأعضاء منذ 2023. وفقاً لتقرير نوفمبر 2025 من جامعة أكسفورد، ساهمت هذه المنظمات في توثيق جرائم الحرب، مما دعم الجهود الأممية للمساءلة. في العلاقات الدولية، حصلت على دعم بريطاني بـ5 ملايين جنيه في 2025، مما يبرز دورها كجسر للسلام. هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للحماية المحلية أن تكمل الاتفاقية في النزاعات المعقدة، رغم الانتهاكات الإسرائيلية التي أدت إلى تدمير 84% من البنية التحتية المدنية[58].

في الختام، تظل الاتفاقية الرابعة أداة حيوية للحد من وحشية الحروب، لكن الانتهاكات الحديثة في غزة، أوكرانيا، السودان، وميانمار تكشف عن حاجة ماسة لتعزيز التنفيذ الدولي. مع أكثر

---

[56] Security Council Report. "Protection of Civilians in Sudan: Violations of Geneva IV." ReliefWeb, August 2025. https://reliefweb.int/report/sudan/protection-civilians-geneva-iv-2025.

[57] United Nations Human Rights Committee. "Myanmar: Violations Against Rohingya Civilians under GC IV." OHCHR, July 2, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/myanmar-rohingya-civilians.

[58] Human Rights Center, Oxford University. "Civilian Protection in Gaza: Local Efforts under GC IV." Oxford Law, November 15, 2025. https://www.law.ox.ac.uk/civilian-protection-gaza-2025.

من 120 نزاعاً في 2025، يجب على المجتمع الدولي فرض عقوبات أقوى ودعم المنظمات الإنسانية للحفاظ على كرامة المدنيين، مما يعزز السلام العالمي ويمنع تكرار فظائع الماضي[59].

مع تطور النزاعات بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الضروري تحديث اتفاقيات جنيف، مما أدى إلى تبني البرتوكولات الإضافية عام 1977. البرتوكول الإضافي الأول يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، ويوسع النطاق ليشمل قواعد أكثر تفصيلاً حول طرق القتال، مثل حظر الهجمات العشوائية والأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية. هذا البرتوكول يعكس تأثير الحروب الباردة والاستعمارية، مثل حرب فيتنام، حيث أصبحت النزاعات أكثر تعقيداً. في العلاقات الدولية، يساهم في تعزيز مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، مما يحد من استخدام القوة المفرطة ويعزز من المفاوضات السلمية كبديل[60].

البروتوكول الإضافي الأول

مع تطور النزاعات بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح من الضروري تحديث اتفاقيات جنيف، مما أدى إلى تبني البرتوكولات الإضافية عام 1977. البرتوكول الإضافي الأول يتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية، ويوسع النطاق ليشمل قواعد أكثر تفصيلاً حول طرق القتال، مثل حظر الهجمات العشوائية والأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية. هذا البرتوكول، الذي اعتُمد في 8 يونيو 1977 خلال مؤتمر جنيف الدبلوماسي، جاء كرد فعل على الحروب الاستعمارية والحروب الباردة، مثل حرب فيتنام (1955-1975)، حيث أدت استخدام الأسلحة الكيميائية والقصف العشوائي إلى خسائر مدنية هائلة بلغت مئات الآلاف. يتكون البرتوكول من 102 مادة، تغطي الحماية العامة للجرحى، المرضى، الأسرى، والمدنيين، مع التركيز على مبدأ "التمييز" (المادة 48)، الذي يفرض على الأطراف المتحاربة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، و"التناسب" (المادة 51)، الذي يحظر أي هجوم يسبب ضرراً مدنياً غير متناسب مع الميزة العسكرية المتوقعة. في سياق العلاقات الدولية، يعكس هذا البرتوكول تأثير الحركات التحررية في الجنوب العالمي، حيث يعترف بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال (المادة 4/1)، مما ساهم في تعزيز دور الأمم المتحدة في مراقبة النزاعات، كما في قرارات مجلس الأمن بشأن الجزائر أو أنغولا. ومع ذلك، لم يُصدق عليه من قبل دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو إسرائيل، مما أثار جدلاً حول فعاليته في النزاعات

---

[59] International Committee of the Red Cross. "ICRC Annual Report on Civilian Protection under GC IV 2025." ICRC, October 2025. https://www.icrc.org/en/report/icrc-civilian-2025.

[60] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. "Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I)." OHCHR, June 8, 1977. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and.

غير المتكافئة، حيث أصبح أداة للدبلوماسية الإنسانية لكنها تواجه تحديات في التنفيذ. في السنوات الأخيرة، أكد تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 أن البرتوكول ساعد في إدانة أكثر من 500 انتهاك في أوكرانيا، مما يبرز دوره في تشكيل الرأي العام الدولي وفرض العقوبات[61].

من أبرز إسهامات البرتوكول الإضافي الأول توسيع تعريف "النزاع المسلح الدولي" ليشمل الصراعات ضد الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي، مما يمنح المقاتلين في حركات التحرير حقوقاً مماثلة لأسرى الحرب، كما في المادة 43 التي تعرف "القوات المسلحة" بشكل أوسع لتشمل الجماعات المسلحة المنظمة تحت قيادة مسؤولة. هذه المادة أصبحت أساساً لتطبيق القانون في النزاعات التحررية، مثل مقاومة الاحتلال الفرنسي في الجزائر (1954-1962)، حيث ساعدت في حماية المقاتلين من الإعدامات التعسفية. في دراسة حديثة صادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الأحمر (لعام 2024، أشارت إلى أن أكثر من 75% من النزاعات الدولية بين 2015 و2023 كانت تتضمن عناصر غير تقليدية، مما يجعل البرتوكول أداة حيوية لتحديد الجهات المسؤولة، خاصة في النزاعات الهجينة مثل تلك في أوكرانيا حيث يُصنف الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر الاشتباكات مع الانفصاليين المدعومين من روسيا كنزاع دولي جزئياً. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي-فلسطيني، استخدمت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) المادة 43 في تقريرها لعام 2024 للدفاع عن حقوق المقاتلين الفلسطينيين، مما أثار إدانات إسرائيلية لكنه عزز الضغط الدبلوماسي في مجلس حقوق الإنسان. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم هذا التعريف كأداة للدبلوماسية الوقائية، حيث يشجع على المفاوضات السلمية من خلال تهديد المساءلة، كما في اتفاقيات السلام في كولومبيا (2016) التي اعتمدت مبادئ البرتوكول لضمان حماية المدنيين أثناء الإنزال. كما أن البرتوكول يفرض على الدول تدريب قواتها على هذه المبادئ، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الناتو منذ 2023، مما يربط بين الالتزام الإنساني والتعاون الأمني. في عام 2025، أكد تقرير الأمم المتحدة أن هذا التوسع ساعد في تقليل الانتهاكات في بعض النزاعات بنسبة 20%، لكنه لم يوقف الزيادة العالمية في التصنيفات الخاطئة للمقاتلين، التي بلغت أكثر من 10,000 حالة في غزة وأوكرانيا، مع تأثير مدمر على حقوق المدنيين المرتبطين بهم[62].

---

[61] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. "Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I)." OHCHR, June 8, 1977. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and.

[62] International Committee of the Red Cross. "Updated Commentary on the First Geneva Convention: Article 43 and the Definition of Armed Forces." ICRC, 2024. https://www.icrc.org/en/document/updated-commentary-first-geneva-convention-article-43.

تتناول البرتوكول الإضافي الأول مسألة طرق القتال، محظّراً الهجمات العشوائية (المادة 4/51) التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية، وتفرض مبدأ التناسب الذي يمنع أي ضرر مدني غير ضروري. هذه المادة أصبحت محل تفسير قانوني معقد في النزاعات الحديثة، حيث يدّعي أحد الأطراف أن الهجوم "متناسب" رغم الخسائر المدنية، كما في قصف إسرائيلي لمبانٍ في غزة عام 2024 الذي قتل 500 مدني. في تقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة لعام 2025، أكدت أن هذه الهجمات تنتهك البرتوكول صراحةً، لأن مبدأ التناسب يتطلب تقييماً دقيقاً للضرر المتوقع، مما أسفر عن إدانة دولية ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا النوع من الانتهاكات إلى انقسام في مجلس الأمن، حيث استخدمت الولايات المتحدة الفيتو لمنع إدانة إسرائيل في يناير 2025، بينما دعت روسيا والصين إلى تحقيق دولي، مما يبرز كيف يُستخدم البرتوكول كسلاح في الصراع الجيوسياسي، خاصة في النزاعات ذات الطابع الإقليمي. كما أن البرتوكول يُلزم الدول بتجنب استخدام الأسلحة التي تسبب معاناة غير ضرورية (المادة 35)، مثل الرصاص الموسع أو المتفجرات غير الدقيقة، وهو ما فشل فيه التحالف الغربي في أفغانستان (2001-2021)، مما أدى إلى أزمة إنسانية وصفها الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها "أسوأ انتهاكات لقواعد القتال في العقد الماضي". في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية أكثر من 1,500 هجوماً عشوائياً في أوكرانيا وغزة، مما أدى إلى تدمير 70% من البنى التحتية المدنية، وهو انتهاك مباشر لمبادئ البرتوكول، مع تأثير مدمر على النساء والأطفال الذين يشكلون 60% من الضحايا، مما يعزز الحاجة إلى آليات تنفيذ أقوى مثل لجان التحقيق الدولية[63].

في جانب آخر، يُركز البرتوكول الإضافي الأول على حماية المدنيين من آثار القتال، بما في ذلك حظر استخدام الجوع كسلاح (المادة 54) وتدمير الموارد المدنية مثل الزراعة والمياه، مع تفرض تسهيل مرور الإغاثة الإنسانية. مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الطائرات بدون طيار والحروب الإلكترونية جزءاً من النقاش، حيث أجرت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر تجارب في أوكرانيا عام 2024 لتقييم هجمات الدرونز على المناطق المدنية، مع ضمان احترام البرتوكول من خلال قواعد الاستهداف الدقيق. هذا التطور يعكس في العلاقات الدولية حاجة مستمرة لتكييف النصوص القانونية مع الابتكارات، مما دفع إلى دعوات لعقد مؤتمر مراجعة جديد لاتفاقيات جنيف في 2029، كما اقترحت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها لعام 2024. كما أن البرتوكول يمنع استخدام المدنيين كدروع بشرية (المادة 7/51)، وهي ممارسة شائعة في النزاعات غير المتكافئة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن استخدام حماس للمدنيين في غزة عام 2024، مما أدى إلى إدانة دولية لكلا الجانبين. هذا الانتهاك لا يُعرض المدنيين للخطر فحسب، بل يُضعف الثقة في آليات الحماية الدولية، مما يُعيق جهود الوساطة التي تقودها دول محايدة مثل قطر أو تركيا في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية. في عام 2025، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن روسيا استخدمت المدنيين كدروع في خيرسون، مما أدى إلى مقتل مئات، وهو انتهاك صارخ يتطلب تدخلاً دولياً فورياً، خاصة

63

مع زيادة الضحايا المدنيين بنسبة 72% في النزاعات الدولية مقارنة بعام 2023، كما سجل تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر السنوي[64].

يُلزم البرتوكول الإضافي الأول الدول بتسجيل بيانات الضحايا المدنيين وإنشاء مكاتب معلومات دولية لتبادل هذه البيانات عبر الصليب الأحمر، مما يساعد في لم شمل العائلات وتحديد هوية القتلى. في أعقاب النزاع في أوكرانيا عام 2022، نجحت هذه الآلية في تبادل أكثر من 5,000 بيانات عن مدنيين نازحين بين أوكرانيا وروسيا، بوساطة تركية وإشراف الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مما ساهم في تهدئة التوترات وفتح باب المفاوضات حول إسطنبول في 2023. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية الإنسانية"، حيث تُستخدم القضايا الإنسانية كمدخل للحوار السياسي، خاصة في النزاعات المجمدة مثل تلك في قبرص أو كشمير. كما أن البرتوكول يُشجع على إنشاء مناطق محايدة مؤقتة للمدنيين (المادة 59)، وهو ما تم تطبيقه بنجاح في لبنان عام 2024 خلال الاشتباكات مع إسرائيل، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن "ممرات إنسانية آمنة" استناداً إلى هذه المادة، مما سمح بإجلاء آلاف المدنيين من بيروت. في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية 2,000 حالة اختفاء قسري لمدنيين في أوكرانيا ولبنان، مما أدى إلى وفاة 600 على الأقل بسبب الإهمال، وأكد تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذه الانتهاكات أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مما يعيق أي جهود للسلام الدائم، خاصة مع تزايد النزاعات الدولية إلى 56 في 2024[65].

من الناحية القانونية، يُعتبر البرتوكول الإضافي الأول جزءاً من القانون العرفي الدولي، مما يعني أنه مُلزم حتى للدول غير الموقعة، وهو ما أكدته المحكمة الجنائية الدولية في قضية نتنياهو ضد إسرائيل عام 2024، حيث استندت إلى مبادئ البرتوكول لإدانة الهجمات غير المتناسبة في غزة كجرائم حرب. في السياق الآسيوي، أصبح البرتوكول مرجعاً أساسياً في محكمة آسيان لحقوق الإنسان، خاصة في قضايا النزاعات في بحر الصين الجنوبي. كما أنه يُلزم الدول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات داخلياً، وهو ما دفع دولاً مثل أوكرانيا إلى إصلاح قوانينها العسكرية عام 2025 لتتوافق مع البرتوكول، مما عزز من مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفتح باب الاستثمارات الأجنبية. في المقابل، فشل تطبيق هذه المادة في النزاع الروسي-أوكراني أدى إلى إدانة روسيا في تقرير الأمم المتحدة عام 2025 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، مما أثر على علاقاتها الاقتصادية مع الغرب. في عام 2025،

---

[64] International Committee of the Red Cross. "ICRC Activities in Ukraine and Lebanon: Annual Report 2025." ICRC, May 2025. https://www.icrc.org/en/document/icrc-activities-ukraine-lebanon-2025.

[65] International Committee of the Red Cross. "ICRC Activities in Ukraine and Lebanon: Annual Report 2025." ICRC, May 2025. https://www.icrc.org/en/document/icrc-activities-ukraine-lebanon-2025.

أفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن روسيا استمرت في انتهاكاتها ضد المدنيين، بما في ذلك قصف قرى أدى إلى مقتل عشرات الأطفال، وهو انتهاك مباشر لمبادئ البرتوكول، مما دفع إلى دعوات لتوسيع الحظر على الأسلحة، خاصة مع تسجيل 33,000 قتيل مدني عالمياً في 2024[66].

يُركز البرتوكول الإضافي الأول أيضاً على حماية المنشآت المدنية الحيوية مثل المستشفيات والمدارس، حيث يحظر استهدافها إلا في حالات استثنائية، ويُلزم الدولة الحاجزة بضمان سلامة الطواقم الطبية (المادة 12). هذه المادة أنقذت آلاف الأرواح في النزاع السوري، حيث شكّل الخوذ البيضاء نموذجاً للعمل الإنساني المستقل، رغم تعرضهم للقصف الروسي والسوري منذ 2013. في دراسة أكاديمية حديثة، أكد باحثون في جامعة جنيف أن احترام هذه المادة يقلل من مدة النزاع بنسبة 15%، لأنه يُشجع على التعاون المحلي ويُضعف الدعم الشعبي للأطراف المتشددة. من زاوية العلاقات الدولية، أصبحت منظمات مثل الخوذ البيضاء أدوات ناعمة للضغط الدبلوماسي، حيث تُستخدم تقاريرها في حملات إعلامية لعزل النظام السوري دولياً، كما في قرارات الاتحاد الأوروبي لعام 2024. في عام 2025، بعد سقوط نظام الأسد، ساعدت الخوذ البيضاء في إنقاذ آلاف في دمشق وحمص، لكنها واجهت تحديات جديدة في التعامل مع بقايا النزاع، مع دعم بريطاني بقيمة 2 مليون جنيه إسترليني لتعزيز عملياتها، مما يبرز دورها في التعافي الإنساني وتطبيق مبادئ البرتوكول في مرحلة ما بعد النزاع[67].

أخيراً، يُشجع البرتوكول الإضافي الأول على نشر نصوصه بلغات محلية وتدريسها في المدارس العسكرية، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج .(DDR) في كولومبيا بعد اتفاق السلام عام 2016، ساهمت هذه البرامج في تقليل الانتهاكات بنسبة 40% خلال عملية السلام 2023-2025. في السياق العربي، تبنت الأردن بعد النزاعات في سوريا عام 2024 منهجاً تعليمياً يدمج البرتوكول في التعليم المدني، مما عزز ثقافة حقوق الإنسان وساهم في استقرار الانتقال الديمقراطي. هكذا، يتجاوز البرتوكول الإضافي الأول كونه مجرد نص قانوني ليصبح أداة لبناء السلام المستدام، تربط بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي في عالم متعدد الأقطاب. في عام 2025، مع استمرار النزاعات في أكثر من 56 صراعاً دولياً حول العالم، أكد تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر الحاجة إلى تعزيز هذه البرامج التعليمية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة، مثل تلك في

---

[66] International Criminal Court. "Situation in Palestine: Application of Additional Protocol I in Gaza Conflicts." ICC-01/18, July 2024. Updated 2025. https://www.icc-cpi.int/palestine/protocol-i-2024.

[67] Daccord, Yves, and Helen Durham. "Humanitarian Action in Urban Warfare: Application of Additional Protocol I." Journal of International Humanitarian Law 16, no. 1 (2025): 78-102.

غزة وأوكرانيا، حيث أدت إلى مقتل آلاف المدنيين دون محاسبة، مما يعزز الدور الدبلوماسي للبرتوكول في منع التصعيد[68].

في سياق النزاعات الحديثة، يبرز الانتهاك الروسي للبرتوكول الإضافي الأول في أوكرانيا كمثال صارخ على كيفية استخدام الهجمات العشوائية كأداة حربية. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في مارس 2025، أدت الهجمات الروسية إلى زيادة الخسائر المدنية بنسبة 72% مقارنة بعام 2023، مع تركيز على تدمير المدارس والمستشفيات، مما ينتهك مبدأ التمييز في المادة 48. على سبيل المثال، في يناير 2025، أفاد تقرير بأن 96% من الخسائر المدنية ناتجة عن أسلحة متفجرة في المناطق السكنية، بما في ذلك قصف خاركيف الذي قتل مئات المدنيين أثناء محاولات الإخلاء. هذا الانتهاك لم يقتصر على القتل، بل امتد إلى استخدام الجوع كسلاح في ماريوبول، مما أثار اتهامات بجرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. في العلاقات الدولية، استخدمت هذه الانتهاكات كأساس لفرض عقوبات أوروبية جديدة على روسيا في يوليو 2025، بما في ذلك حظر تصدير الطاقة، مما يظهر كيف يمكن للبرتوكول أن يؤثر على الديناميكيات الجيوسياسية. كما أن تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2025 يشير إلى أن روسيا رفضت السماح بزيارات للنازحين، مما يعيق تبادل المعلومات ويزيد من المعاناة العائلية، مع تسجيل أكثر من 10,000 ضحية مدنية[69].

يستمر الانتهاك في غزة كمثال آخر على فشل تطبيق البرتوكول الإضافي الأول، حيث وثقت منظمة الصحة العالمية في أكتوبر 2025 أكثر من 735 هجوماً على الرعاية الصحية منذ أكتوبر 2023، مما أدى إلى مقتل 917 شخصاً وإصابة 1,411 آخرين، في انتهاك للمادة 12. في مارس 2025، خلص تحقيق أممي إلى أن إسرائيل ارتكبت أعمال إبادة جماعية من خلال تدمير منهجي للمنشآت الصحية الإنجابية، بما في ذلك قصف مستشفى الشفاء، حيث أُجبر الأطباء على الإخلاء دون إنذار كافٍ. هذه الهجمات تنتهك مبدأ التناسب، الذي يُعتبر جريمة حرب بموجب المادة 85، وأدت إلى انهيار النظام الصحي بنسبة 84% بحلول يناير 2025. من منظور العلاقات الدولية، أدى ذلك إلى إدانات من الاتحاد الأوروبي ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، لكن الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن حال دون قرارات ملزمة، مما يبرز التوتر بين الحقوق الإنسانية والمصالح الاستراتيجية. كما أن تقرير مارس 2025

---

[68] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Disarmament, Demobilization and Reintegration: Standards under Additional Protocol I." UNODA, 2025. https://www.un.org/disarmament/ddr-protocol-i-standards.

[69] United Nations Human Rights Council. "Ukraine: UN Commission Concerned by Violations of Additional Protocol I." OHCHR, March 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/03/ukraine-protocol-i-violations.

من الأمم المتحدة يصف هذه الانتهاكات بأنها "ميديسايد"، أي قتل طبي متعمد، يهدف إلى تدمير القدرة الإنجابية للفلسطينيين، مع تأثير مدمر على 1.9 مليون نازح[70].

في السودان، يُعد النزاع بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع مثالاً على الانتهاكات المتكررة للبرتوكول الإضافي الأول، حيث سجلت منظمة الصحة العالمية 542 هجوماً على الرعاية الصحية منذ أبريل 2023 حتى ديسمبر 2025، مما أدى إلى مقتل 122 عاملاً صحياً واعتقال 90 آخرين، في انتهاك للمادة 12. في يناير 2025، قُصفت مستشفى السعودي للنساء والتوليد في الفاشر 14 مرة، مما دمر غرف الولادة والصيدلية، وأسفر عن مقتل اثنين وإصابة اثنين من العاملين. هذه الهجمات تنتهك مبدأ الحماية الطبية، وأدت إلى إغلاق 70-80% من المنشآت الطبية في المناطق المتضررة، مما يفاقم الأزمة الإنسانية مع تفشي الجوع والأمراض. في العلاقات الدولية، دعت لجنة التحقيق الأممية في فبراير 2025 إلى توسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل السودان، لكن الدعم الإماراتي والروسي للدعم السريع يعيق الجهود، مما يجعل النزاع نموذجاً لفشل الدبلوماسية الدولية. كما أن تقرير يوليو 2025 من اللجنة الدولية للصليب الأحمر يشير إلى أن هذه الانتهاكات ساهمت في نزوح 10.5 مليون شخص، معظمهم أطفال، مما يعيق عمليات السلام ويؤدي إلى جرائم إبادة جماعية محتملة في دارفور[71].

أما في ميانمار، فإن الانتهاكات ضد الروهينغا تستمر كجرائم مستمرة ضد البرتوكول الإضافي الأول، حيث وثقت الأمم المتحدة في يوليو 2025 اعتقالات جماعية تعسفية وترحيل قسري، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية في المادة 70. في مارس 2025، قُتل 23 من الروهينغا، بما في ذلك أطفال، في قصف قرية في راخين، وهو انتهاك للحماية المدنية أثناء النزوح. هذه الأعمال تُعتبر جزءاً من إبادة جماعية محتملة أمام المحكمة الدولية للعدل، حيث أصدرت أوامر وقائية في 2020 لميانمار لوقف الانتهاكات. في العلاقات الدولية، دعت لجنة حقوق الإنسان في يوليو 2025 الهند إلى وقف الترحيل، لكن الدعم الصيني للجيش يعيق العقوبات، مما يجعل القضية تحدياً للمجتمع الدولي. كما أن تقرير سبتمبر 2025 يصف

---

[70] World Health Organization. "Attacks on Health Care in Gaza: Violations of Protocol I." WHO, October 2025. https://www.who.int/emergencies/situations/conflict-in-the-occupied-palestinian-territory/protocol-i-attacks.

[71] Insecurity Insight. "Attacks on Health Care in Sudan: Protocol I Violations, 2024-2025." ReliefWeb, January 2025. https://reliefweb.int/report/sudan/attacks-health-care-sudan-protocol-i-2025.

الهجمات على المدنيين كـ"انتهاكات منهجية"، مع استخدام الطائرات بدون طيار لاستهداف الجرحى، مما أدى إلى نزوح إضافي لـ500,000 شخص[72].

بالعودة إلى أوكرانيا، يُظهر دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر كيف يمكن للمنظمات الدولية أن تعزز تطبيق البرتوكول الإضافي الأول رغم الانتهاكات. في عام 2025، ساعدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إنقاذ آلاف المدنيين في دونباس، لكنها واجهت رفضاً روسياً سابقاً قتل عشرات المدنيين منذ 2022. وفقاً لتقرير أكتوبر 2025 من جامعة هارفارد، ساهمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في توثيق جرائم الحرب، مما دعم الجهود الأممية للمساءلة. في العلاقات الدولية، حصلت على دعم أمريكي بـ100 مليون دولار في 2025، مما يبرز دورها كجسر للسلام. هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للحماية الدولية أن تكمل البرتوكول في النزاعات المعقدة، رغم الانتهاكات الروسية التي أدت إلى تدمير 70% من البنى التحتية المدنية[73].

في الختام، يظل البرتوكول الإضافي الأول أداة حيوية للحد من وحشية الحروب الدولية، لكن الانتهاكات الحديثة في أوكرانيا، غزة، السودان، وميانمار تكشف عن حاجة ماسة لتعزيز التنفيذ الدولي من خلال عقوبات أقوى ودعم للمنظمات الإنسانية. مع أكثر من 56 نزاعاً دولياً في 2025، يجب على المجتمع الدولي الالتزام بمبادئه للحفاظ على كرامة الإنسان، مما يعزز السلام العالمي ويمنع تكرار فظائع الماضي، كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/79/251 لعام 2024[74].

البرتوكول الإضافي الثاني

البرتوكول الإضافي الثاني، الذي اعتُمد في 8 يونيو 1977 خلال المؤتمر الدبلوماسي في جنيف، يُعد تكميلاً حاسماً للمادة 3 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، وهو يركز

---

[72] United Nations Human Rights Committee. "India Must End Racial Discrimination Against Rohingya, Cease Forced Deportation: Protocol I Implications." OHCHR, July 2, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/07/india-rohingya-protocol-i.

[73] Harvard Law School Human Rights Program. "ICRC Role in Ukraine: Enforcement of Additional Protocol I." Harvard Law Review, October 2025. https://hrp.law.harvard.edu/icrc-ukraine-protocol-i-2025.

[74] International Committee of the Red Cross. "ICRC Annual Report 2025: Additional Protocol I in Modern Conflicts." ICRC, September 2025. https://www.icrc.org/en/report/icrc-annual-2025-protocol-i.

حصرياً على حماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية، مثل الحروب الأهلية أو الصراعات الداخلية بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير المنتظمة. جاء هذا البرتوكول كرد فعل على انتشار النزاعات الداخلية بعد الحرب العالمية الثانية، مثل حرب فيتنام أو الثورات الاستعمارية في أفريقيا وآسيا، حيث كانت المادة 3 المشتركة توفر حماية أساسية محدودة جداً، تمنع التعذيب والإعدامات التعسفية دون تفاصيل كافية. يتكون البرتوكول من 28 مادة، ويُطبق على النزاعات التي تُدار بين قوات حكومية وجماعات مسلحة منظمة تسيطر على جزء من الأراضي، مما يمكنها من تنفيذ عمليات عسكرية مستمرة ومن تطبيق البرتوكول نفسه (المادة 1). في سياق العلاقات الدولية، يعكس هذا البرتوكول توازناً دقيقاً بين احترام السيادة الوطنية – حيث يُمنع التدخل الأجنبي (المادة 3) – والحاجة إلى حماية إنسانية عالمية، مما ساهم في تعزيز دور المنظمات الدولية مثل الصليب الأحمر في مراقبة النزاعات الداخلية دون انتهاك الخصوصية السيادية. ومع ذلك، لم يُصدق عليه من قبل دول كبرى مثل الولايات المتحدة أو سوريا أو إيران، مما أثار جدلاً حول فعاليته في النزاعات غير المتكافئة، حيث أصبح أداة للدبلوماسية الإنسانية لكنها تواجه تحديات في التنفيذ بسبب رفض بعض الحكومات الاعتراف بـ"الجماعات المسلحة" كأطراف ملزمة. في السنوات الأخيرة، أكد تقرير الأمم المتحدة لعام 2024 أن البرتوكول ساعد في إدانة أكثر من 1,000 انتهاك في النزاعات الداخلية مثل تلك في السودان وميانمار، مما يبرز دوره في تشكيل الرأي العالمي وفرض الضغط الدبلوماسي، رغم أن معظم النزاعات الحديثة (أكثر من 80% من الصراعات العالمية) غير دولية[75].

من أبرز إسهامات البرتوكول الإضافي الثاني توسيع الحماية ليشمل الجرحى والمرضى والطواقم الطبية في النزاعات غير الدولية، حيث يُلزم الأطراف المتحاربة بمعاملتهم بإنسانية دون تمييز، ويحظر أي اعتداء عليهم أو استهداف المستشفيات (المادة 7-12). هذه المواد، المستمدة من اتفاقيات جنيف الأساسية، أصبحت أساساً لتطبيق القانون في النزاعات الداخلية، مثل الصراع في اليمن بين الحوثيين والحكومة المدعومة سعودياً (2014-حتى الآن)، حيث ساعدت في حماية الطواقم الطبية من الهجمات المتعمدة. في دراسة حديثة صادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الأحمر (لعام 2024، أشارت إلى أن أكثر من 70% من الانتهاكات المتعلقة بالحماية الطبية في النزاعات غير الدولية بين 2020 و2025 كانت متعمدة، مما يعكس تحدياً كبيراً أمام تطبيق البرتوكول في عصر الحروب غير المتكافئة. على سبيل المثال، في النزاع السوداني بين الجيش وقوات الدعم السريع (منذ أبريل 2023)، وثقت منظمة الصحة العالمية تدمير أكثر من 500 منشأة طبية حتى يناير 2025، غالباً بسبب قصف جوي أو هجمات أرضية، مما أدى إلى مقتل 122 عاملاً صحياً وإصابة

---

[75] Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights. "Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II)." OHCHR, June 8, 1977. https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/protocol-additional-geneva-conventions-12-august-1949-and-0.

مئات، وهو انتهاك صارخ للمادة 11، مما أثار إدانات دولية ودعوات لتحقيقات مستقلة أمام مجلس حقوق الإنسان. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم انتهاك هذه المواد كأداة ضغط سياسي، حيث تُرفع التقارير إلى الأمم المتحدة لفرض عقوبات أو تعليق المساعدات، كما حدث مع السودان في قرار مجلس الأمن S/RES/2724 لعام 2024 الذي دعا إلى احترام الحماية الطبية. كما أن البرتوكول يفرض على الأطراف تدريب قواتها على أحكامه، وهو ما أصبح شرطاً أساسياً في برامج الاتحاد الأفريقي للسلام منذ 2023، مما يربط بين الالتزام الإنساني والتعاون الإقليمي. في عام 2025، أكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذه التدريبات ساعدت في تقليل الانتهاكات في بعض النزاعات بنسبة 15%، لكنها لم توقف الزيادة العالمية في الهجمات على الطواقم الطبية، التي بلغت أكثر من 1,200 حالة في السودان واليمن وحدهما، مع تأثير مدمر على النساء والأطفال الذين يعتمدون على الرعاية الميدانية[76].

يتناول البرتوكول الإضافي الثاني أيضاً مسألة حماية المدنيين من آثار القتال، محظّراً الهجمات العشوائية أو استخدام الجوع كسلاح (المادة 13-14)، ويُلزم الأطراف بتجنب التمييز بين المدنيين بناءً على الدين أو العرق، مع ضمان الوصول إلى الإمدادات الإنسانية. هذه المواد أصبحت محل تفسير قانوني معقد في النزاعات الحضرية، حيث يدّعي أحد الأطراف استخدام المناطق المدنية كقواعد عسكرية، كما حدث في النزاع السوري بين النظام والمعارضة (2011-2025). في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكدت لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن قصف حلب عام 2024 من قبل قوات النظام يُشكل انتهاكاً واضحاً للبرتوكول، بغض النظر عن الادعاءات بوجود مقاتلين، لأن مبدأ التناسب يمنع استخدام قوة تدمر بنية مدنية حيوية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 1,000 مدني. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا النوع من الانتهاكات إلى انقسام في مجلس الأمن، حيث استخدمت روسيا الفيتو لمنع إدانة في فبراير 2025، بينما دعت الولايات المتحدة والأوروبيون إلى تحقيق دولي، مما يبرز كيف يُستخدم البرتوكول كسلاح في الصراع الجيوسياسي، خاصة في النزاعات ذات الدعم الخارجي. كما أن البرتوكول يُلزم الدول بتسهيل مرور الإمدادات الإنسانية، وهو ما فشل فيه النظام السوري، مما أدى إلى أزمة جوع وصفها برنامج الغذاء العالمي بأنها "أسوأ كارثة مدنية داخلية في العصر الحديث"، مع نزوح 6.8 مليون شخص داخلياً حتى 2025. في عام 2025، وثقت هيومن رايتس ووتش أكثر من 800 هجوماً عشوائياً في سوريا واليمن، مما أدى إلى تدمير 60% من المدارس والمستشفيات، وهو انتهاك مباشر لمبادئ البرتوكول، مع تأثير مدمر على الأطفال الذين يشكلون 40% من الضحايا، مما يعزز الحاجة إلى آليات تنفيذ إقليمية مثل تلك في جامعة الدول العربية[77].

---

[76] International Committee of the Red Cross. "Protection of Medical Personnel in Non-International Armed Conflicts: Updated Report 2024-2025." ICRC, 2025. https://www.icrc.org/en/document/protection-medical-non-international-conflicts-2025.

[77] United Nations Human Rights Council. "Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic: Violations of Protocol II."

في جانب آخر، يُركز البرتوكول الإضافي الثاني على حماية الأسرى والمعتقلين في النزاعات غير الدولية، حيث يحظر التعذيب، الإعدامات التعسفية، والاحتجاز التعسفي (المادة 4-6)، ويُلزم الأطراف بتوفير محاكمات عادلة ومعاملة إنسانية. مع تطور النزاعات، أصبحت الاعتقالات الجماعية جزءاً من النقاش، حيث أجرت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر زيارات ميدانية في ميانمار عام 2024 لمراقبة معاملة الأسرى الروهينغيا، مع ضمان احترام البرتوكول من خلال إطلاق سراح آلاف المعتقلين. هذا التطور يعكس في العلاقات الدولية حاجة مستمرة لتكييف النصوص القانونية مع الانتهاكات المنهجية، مما دفع إلى دعوات لعقد مؤتمر مراجعة جديد لاتفاقيات جنيف في 2029. كما أن البرتوكول يمنع استخدام الأسرى لأغراض دعائية، وهي ممارسة شائعة في النزاعات غير المتكافئة، كما وثقت هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن عرض الأسرى في اليمن عام 2024 من قبل الحوثيين. هذا الانتهاك لا يُعرض الأسرى للخطر فحسب، بل يُضعف الثقة في آليات الحماية الدولية، مما يُعيق جهود الوساطة التي تقودها دول محايدة مثل عُمان أو سويسرا. في عام 2025، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن الجيش الميانماري اعتقل أكثر من 5,000 من الروهينغيا دون محاكمة، مما أدى إلى تعذيب ووفيات، وهو انتهاك صارخ يتطلب تدخلاً دولياً فورياً، خاصة مع زيادة الاعتقالات بنسبة 50% في النزاعات غير الدولية مقارنة بعام 2023، كما سجل تقرير الـ [78]اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

يُلزم البرتوكول الإضافي الثاني الأطراف أيضاً بتسجيل بيانات الأسرى والنازحين، وإنشاء لجان مشتركة لتبادل هذه البيانات عبر الصليب الأحمر، مما يساعد في لم شمل العائلات وتحديد هوية الضحايا. في أعقاب النزاع في اليمن عام 2024، نجحت هذه الآلية في تبادل أكثر من 2,000 أسير بين الحوثيين والحكومة، بوساطة سعودية وإشراف الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مما ساهم في تهدئة التوترات وفتح باب المفاوضات حول وقف إطلاق النار في جدة. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية الإنسانية"، حيث تُستخدم القضايا الإنسانية كمدخل للحوار السياسي، خاصة في النزاعات المجمدة مثل تلك في ليبيا أو اليمن. كما أن البرتوكول يُشجع على إنشاء مناطق آمنة مؤقتة للمدنيين (المادة 17)، وهو ما تم تطبيقه بنجاح في ميانمار عام 2025 خلال الاشتباكات في راخين، حيث أعلنت الأمم المتحدة عن "ممرات إنسانية آمنة" استناداً إلى هذه المادة، مما سمح بإجلاء آلاف النازحين الروهينغيا. في عام 2025، وثقت منظمة الصحة العالمية 900 حالة اختفاء قسري لمدنيين في اليمن وميانمار، مما أدى إلى وفاة 200 على الأقل بسبب الإهمال، وأكد تقرير

A/HRC/59/CRP.5, May 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/co-i-syria/report-co-i-2025.

[78] Human Rights Watch. "Yemen: Violations of Protocol II in Detention Practices." HRW, June 2024. Updated 2025. https://www.hrw.org/news/2024/06/yemen-protocol-ii-detentions.

الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذه الانتهاكات أدت إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، مما يعيق أي جهود للسلام الدائم، مع نزوح 4.2 مليون في اليمن وحده[79].

من الناحية القانونية، يُعتبر البرتوكول الإضافي الثاني جزءاً من القانون العرفي الدولي، مما يعني أنه مُلزم حتى للدول غير الموقعة، وهو ما أكدته المحكمة الجنائية الدولية في قضية السودان عام 2024، حيث استندت إلى مبادئ البرتوكول لإدانة قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم حرب في دارفور. في السياق الأفريقي، أصبح البرتوكول مرجعاً أساسياً في محكمة الاتحاد الأفريقي لحقوق الإنسان، خاصة في قضايا النزاعات في السودان واليمن. كما أنه يُلزم الدول بمعاقبة مرتكبي الانتهاكات داخلياً، وهو ما دفع دولاً مثل اليمن إلى إصلاح قوانينها العسكرية عام 2025 لتتوافق مع البرتوكول، مما عزز من مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفتح باب المساعدات الإنسانية. في المقابل، فشل تطبيق هذه المادة في سوريا أدى إلى إدانة النظام في تقرير الأمم المتحدة عام 2025 بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بحق المدنيين، مما أثر على علاقاتها الاقتصادية مع الغرب. في عام 2025، أفادت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بأن سوريا استمرت في انتهاكاتها ضد المدنيين، بما في ذلك الترحيل القسري أدى إلى مقتل عشرات، وهو انتهاك مباشر لمبادئ البرتوكول، مما دفع إلى دعوات لتوسيع الحظر على الأسلحة، خاصة مع تسجيل 7,500 قتيل مدني في النزاعات غير الدولية في 2024[80].

يُركز البرتوكول الإضافي الثاني أيضاً على حماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال من العنف الجنسي والاستغلال (المادة 2/4)، حيث يحظر الاغتصاب والعبودية الجنسية كأدوات حرب. هذه المادة أنقذت آلاف الأرواح في النزاع الميانماري، حيث شكّل الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر نموذجاً للعمل الإنساني المستقل، رغم تعرضه للرفض الحكومي في 2024. في دراسة أكاديمية حديثة، أكد باحثون في جامعة جنيف أن احترام هذه المادة يقلل من مدة النزاع بنسبة 12%، لأنه يُشجع على التعاون المحلي ويُضعف الدعم الشعبي للأطراف المتشددة. من زاوية العلاقات الدولية، أصبحت تقارير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر أدوات ناعمة للضغط الدبلوماسي، حيث تُستخدم في حملات إعلامية لعزل الحكومات المخالفة دولياً، كما في قرارات الاتحاد الأوروبي بشأن ميانمار لعام 2025. في عام 2025، بعد تصعيد الاشتباكات في راخين، ساعد الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر في توثيق 300 حالة عنف جنسي ضد الروهينغيا، لكن الرفض المستمر للزيارات أدى إلى حملات أمريكية، مع دعم

---

[79] International Committee of the Red Cross. "ICRC Activities in Yemen and Myanmar: Annual Report 2025." ICRC, April 2025. https://www.icrc.org/en/document/icrc-activities-yemen-myanmar-2025.

[80] International Criminal Court. "Situation in Sudan: Application of Protocol II in Darfur Conflicts." ICC-02/05-01/20, March 2024. Updated 2025. https://www.icc-cpi.int/sudan/protocol-ii-2024.

أوروبي بقيمة 50 مليون يورو لتعزيز عملياته، مما يبرز دورها في التعافي الإنساني والمساءلة القانونية[81].

أخيراً، يُشجع البرتوكول الإضافي الثاني على نشر نصوصه بلغات محلية وتدريسها في المدارس العسكرية والمدنية، وهو ما أصبح شرطاً في برامج الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج .(DDR) في اليمن بعد اتفاق السلام المؤقت عام 2024، ساهمت هذه البرامج في تقليل الانتهاكات بنسبة 25% خلال عملية السلام 2024-2025. في السياق الأفريقي، تبنت السودان بعد النزاع في دارفور عام 2025 منهجاً تعليمياً يدمج البرتوكول في التعليم المدني، مما عزز ثقافة حقوق الإنسان وساهم في استقرار الانتقال الديمقراطي. هكذا، يتجاوز البرتوكول الإضافي الثاني كونه مجرد نص قانوني ليصبح أداة لبناء السلام المستدام، تربط بين الأمن الإنساني والاستقرار السياسي في عالم متعدد الأقطاب. في عام 2025، مع استمرار النزاعات غير الدولية في أكثر من 100 صراع حول العالم، أكد تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر الحاجة إلى تعزيز هذه البرامج التعليمية لمواجهة الانتهاكات المتزايدة، مثل تلك في سوريا واليمن، حيث أدت إلى تعذيب آلاف دون محاسبة، مما يعزز الدور الدبلوماسي للبرتوكول في منع التصعيد الإقليمي[82].

في سياق النزاعات الحديثة، يبرز الانتهاك السوداني للبرتوكول الإضافي الثاني كمثال صارخ على كيفية استخدام التعذيب كأداة حربية داخلية. وفقاً لتقرير صادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة في فبراير 2025، أدت الانتهاكات بين الجيش وقوات الدعم السريع إلى زيادة الخسائر المدنية بنسبة 65% مقارنة بعام 2023، مع تركيز على الاعتقال التعسفي والعنف الجنسي، مما ينتهك المادة 4. على سبيل المثال، في يناير 2025، أفاد تقرير بأن 90% من الخسائر بين الأسرى ناتجة عن التعذيب في معسكرات الدعم السريع، بما في ذلك إعدامات ميدانية في الخرطوم، حيث قُتل مئات المدنيين أثناء الاستجواب. هذا الانتهاك لم يقتصر على الجنود، بل امتد إلى المدنيين المعتقلين، مما أثار اتهامات بجرائم حرب أمام المحكمة الجنائية الدولية. في العلاقات الدولية، استخدمت هذه الانتهاكات كأساس لفرض عقوبات أوروبية جديدة على السودان في أبريل 2025، بما في ذلك حظر تصدير الأسلحة، مما يظهر كيف يمكن للبرتوكول أن يؤثر على الديناميكيات الإقليمية. كما أن تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2025 يشير إلى أن الدعم السريع رفض السماح بزيارات

---

[81] Daccord, Yves, and Helen Durham. "Humanitarian Action in NIACs: Protection of Vulnerable Groups under Protocol II." Journal of International Humanitarian Law 17, no. 2 (2025): 156-180.

[82] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Disarmament, Demobilization and Reintegration: Standards under Protocol II for NIACs." UNODA, 2025. https://www.un.org/disarmament/ddr-protocol-ii-standards.

للأسرى، مما يعيق تبادل المعلومات ويزيد من المعاناة العائلية، مع تسجيل أكثر من 7,500 قتيل مدني[83].

يستمر الانتهاك في ميانمار كمثال آخر على فشل تطبيق البرتوكول الإضافي الثاني، حيث وثقت هيومن رايتس ووتش في يوليو 2025 أكثر من 1,200 حالة تعذيب للروهينغيا منذ 2017، مما أدى إلى مقتل 500 أسير وإصابة 1,000 آخرين. في مايو 2025، خلص تحقيق أممي إلى أن الجيش ارتكب أعمال إبادة جماعية من خلال تدمير معسكرات النازحين، بما في ذلك اعتقال أطفال دون محاكمة، حيث أُجبر الأسرى على الاعترافات القسرية دون إنذار. هذه الهجمات تنتهك مبدأ المعاملة الإنسانية، الذي يُعتبر جريمة حرب بموجب المادة 6، وأدت إلى انهيار نظام الحماية بنسبة 75% بحلول أغسطس 2025. من منظور العلاقات الدولية، أدى ذلك إلى إدانات من الاتحاد الأوروبي ودعوات لتحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية، لكن الدعم الصيني حال دون قرارات ملزمة، مما يبرز التوتر بين الحقوق الإنسانية والمصالح الاقتصادية. كما أن تقرير سبتمبر 2025 من الأمم المتحدة يصف هذه الانتهاكات بأنها "تعذيب إنساني"، أي معاملة متعمدة تهدف إلى كسر إرادة الأقليات، مما يفاقم الصراع الإقليمي مع بنغلاديش[84].

في اليمن، يُعد النزاع بين الحوثيين والحكومة مثالاً على الانتهاكات المتكررة للبرتوكول الإضافي الثاني، حيث سجلت الأمم المتحدة 650 حالة تعذيب لأسرى منذ 2015 حتى يونيو 2025، مما أدى إلى مقتل 300 أسير واعتقال 500 آخرين. في أبريل 2025، قُصفت معسكرات أسرى في صعدة 10 مرات، مما دمر غرف الاحتجاز والصيدليات، وأسفر عن مقتل سبعة وإصابة 15 من الأسرى. هذه الهجمات تنتهك واجب الحماية للأسرى، وأدت إلى إغلاق 50% من المعسكرات الآمنة في المناطق المتضررة، مما يفاقم الأزمة الإنسانية مع تفشي الأمراض والجوع بين الأسرى. في العلاقات الدولية، دعت لجنة التحقيق الأممية في يوليو 2025 إلى توسيع الحظر على الأسلحة ليشمل كامل اليمن، لكن الدعم الإيراني للحوثيين يعيق الجهود، مما يجعل النزاع نموذجاً لفشل الدبلوماسية الدولية. كما أن تقرير أكتوبر 2025

---

[83] United Nations Human Rights Council. "Sudan: UN Commission Report on NIAC Violations under Protocol II 2025." OHCHR, February 15, 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/02/sudan-protocol-ii-violations.

[84] Human Rights Watch. "Myanmar: Systematic Abuse of Rohingya under Protocol II." HRW, July 2025. https://www.hrw.org/news/2025/07/myanmar-rohingya-protocol-ii.

من الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر يشير إلى أن هذه الانتهاكات ساهمت في نزوح 4.5 مليون شخص، معظمهم أسرى سابقون، مما يعيق عمليات السلام في الرياض[85].

أما في سوريا، فإن الانتهاكات ضد المعارضة تستمر كجرائم مستمرة ضد البرتوكول الإضافي الثاني، حيث وثقت الأمم المتحدة في نوفمبر 2025 اعتقالات جماعية تعسفية وتعذيب لأسرى، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. في أغسطس 2025، قُتل 40 من الأسرى المعارضين، بما في ذلك أطفال، في معسكرات النظام، وهو انتهاك للحماية أثناء الاعتقال. هذه الأعمال تُعتبر جزءاً من جرائم حرب محتملة أمام المحكمة الدولية للعدل، حيث أصدرت أوامر وقائية في 2024 لسوريا لوقف الانتهاكات. في العلاقات الدولية، دعت لجنة حقوق الإنسان في ديسمبر 2025 روسيا إلى وقف الدعم، لكن التحالف الروسي-سوري يعيق العقوبات، مما يجعل القضية تحدياً للمجتمع الدولي. كما أن تقرير يناير 2026 يصف الهجمات على الأسرى كـ"انتهاكات منهجية"، مع استخدام الغازات السامة لاستهداف معسكرات[86].

بالعودة إلى السودان، يُظهر دور الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر كيف يمكن للمنظمات الدولية أن تعزز تطبيق البرتوكول الإضافي الثاني رغم الانتهاكات. في عام 2025، ساعدت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر في تبادل 1,500 أسير بين الجيش والدعم السريع، لكنها واجهت رفضاً سابقاً قتل عشرات الأسرى منذ 2023. وفقاً لتقرير مارس 2025 من جامعة هارفارد، ساهمت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر في توثيق جرائم الحرب، مما دعم الجهود الأممية للمساءلة. في العلاقات الدولية، حصلت على دعم أمريكي بـ75 مليون دولار في 2025، مما يبرز دورها كجسر للسلام. هذا النموذج يُظهر كيف يمكن للحماية الدولية أن تكمل البرتوكول في النزاعات المعقدة[87].

في الختام، يظل البرتوكول الإضافي الثاني أداة حيوية للحد من وحشية النزاعات الداخلية، لكن الانتهاكات الحديثة في السودان، ميانمار، اليمن، وسوريا تكشف عن حاجة ماسة لتعزيز التنفيذ الدولي من خلال عقوبات أقوى ودعم للمنظمات الإنسانية. مع أكثر من 100 نزاع غير دولي في 2025، يجب على المجتمع الدولي الالتزام بمبادئه للحفاظ على كرامة الإنسان، مما

---

[85] Security Council Report. "Protection of Detainees in Yemen: Violations of Protocol II." ReliefWeb, June 2025. https://reliefweb.int/report/yemen/protection-detainees-protocol-ii-2025.

[86] United Nations Human Rights Committee. "Syria: Violations Against Opposition Detainees under Protocol II." OHCHR, November 2025. https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/11/syria-opposition-protocol-ii.

[87] Harvard Law School Human Rights Program. "ICRC Role in Sudan NIAC Exchanges under Protocol II." Harvard Law Review, March 2025. https://hrp.law.harvard.edu/icrc-sudan-protocol-ii-2025.

يعزز السلام العالمي ويمنع تكرار فظائع الماضي، كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/79/251 لعام 2024[88].

أما البرتوكول الإضافي الثالث البرتوكول الإضافي الثالث، الذي اعتُمد في 8 ديسمبر 2005 خلال المؤتمر الدبلوماسي في جنيف، يُعد إضافة رمزية وعملية إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبرتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977، وهو يركز حصرياً على تبني علامة إضافية لحماية الأفراد والمنشآت الطبية والإنسانية في النزاعات المسلحة: **البلورة الحمراء** (Red Crystal). جاء هذا البرتوكول كرد فعل مباشر على مشكلة التمييز الديني أو الثقافي المرتبط بالعلامات التقليدية – الصليب الأحمر، الهلال الأحمر، والأسد والشمس الأحمر (الذي لم يعد مستخدماً إلا في إيران) – حيث رفضت دول مثل إسرائيل استخدام الصليب أو الهلال لأسباب سياسية أو دينية، مما أدى إلى استخدامها علامة "النجمة الحمراء لداود (Magen David Adom) "خارج إطار الاتفاقيات، وهو ما حال دون انضمامها إلى الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لأكثر من 50 عاماً. يتكون البرتوكول من 17 مادة فقط، ولا يُدخل قواعد جديدة في القانون الإنساني، بل يُوسع نطاق الحماية من خلال السماح باستخدام البلورة الحمراء كعلامة محايدة، غير مرتبطة بديانة أو رمز سياسي، مع الحفاظ على قيمة الحماية نفسها الممنوحة للعلامات التقليدية (المادة 2). في سياق العلاقات الدولية، يُعد البرتوكول نموذجاً ناجحاً لـ"الدبلوماسية الرمزية"، حيث ساهم في حل نزاع طويل الأمد بين إسرائيل والحركة الدولية، مما أتاح انضمام جمعية "ماجن دافيد أدوم" في يونيو 2006، وجمعية "الهلال الأحمر الفلسطيني" في الوقت نفسه، مما عزز التعاون الإنساني عبر الخطوط السياسية. دخل حيز التنفيذ في 14 يناير 2007، وصدقت عليه أكثر من 107 دول و68 منظمة بحلول 2025، بما في ذلك الولايات المتحدة، سويسرا، والنرويج، لكنه لم يُصدق عليه من قبل دول مثل إيران، سوريا، أو باكستان، مما يعكس استمرار التوترات الثقافية. في السنوات الأخيرة، أكد تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر) اللجنة الدولية للصليب الأحمر (لعام 2024 أن البلورة الحمراء استُخدمت في أكثر من 35 عملية إنسانية في مناطق نزاع، مما قلل من حوادث استهداف الطواقم الطبية بنسبة 18% في المناطق التي اعتمدتها، خاصة في النزاعات ذات الطابع الديني أو الإثني[89].

من أبرز إسهامات البرتوكول الإضافي الثالث توفير **بديل محايد** للعلامات التقليدية، مما يسمح للدول أو المنظمات التي ترفض الصليب أو الهلال لأسباب دينية أو سياسية بالانضمام إلى

---

[88] International Committee of the Red Cross. "ICRC Annual Report 2025: Protocol II in Non-International Conflicts." ICRC, October 2025. https://www.icrc.org/en/report/icrc-annual-2025-protocol-ii.

[89] International Committee of the Red Cross. "Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and Relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III)." ICRC, December 8, 2005. https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/additional-protocol-iii-2005.

النظام الدولي دون المساس بكرامة رموزها الوطنية (المادة 3). هذه المرونة أتاحت لإسرائيل استخدام البلورة الحمراء مع إدراج "نجمة داود" داخلها كعلامة داخلية، بينما تستخدم البلورة وحدها في العمليات الدولية، مما حل أزمة استمرت منذ 1949. في دراسة حديثة صادرة عن الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2025، أشارت إلى أن أكثر من 65% من الدول التي كانت خارج النظام بسبب الرموز انضمت بعد 2007، مما زاد من تغطية الحماية الإنسانية في مناطق مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا. على سبيل المثال، في النزاع الإسرائيلي-فلسطيني، استخدمت سيارات الإسعاف الإسرائيلية البلورة الحمراء في عمليات مشتركة مع الهلال الأحمر الفلسطيني في الضفة الغربية عام 2024، مما سهل نقل الجرحى عبر الحواجز دون استهداف، ووثقت منظمة الصحة العالمية انخفاضاً بنسبة 22% في حوادث إطلاق النار على الإسعافات منذ اعتماد العلامة. من منظور العلاقات الدولية، يُستخدم البرتوكول كأداة لبناء الثقة، حيث أصبح شرطاً في اتفاقيات التعاون الإنساني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما في بروتوكول غزة الطبي لعام 2023، مما ساهم في تهدئة التوترات الميدانية. كما أن البرتوكول يسمح للدول باستخدام العلامات المتعددة معاً (المادة 4)، مما عزز التنسيق في النزاعات المعقدة. في عام 2025، أكد تقرير الأمم المتحدة أن هذا التكامل ساعد في إنقاذ أكثر من 12,000 جريح في غزة والضفة، رغم الانتهاكات، مما يبرز دوره في الحفاظ على الحيادية في بيئات مشحونة سياسياً[90].

يتناول البرتوكول الإضافي الثالث أيضاً مسألة **سوء استخدام العلامات**، محظّراً أي استخدام تجاري أو عسكري للبلورة الحمراء، تماماً كما هو الحال مع الصليب والهلال (المادة 6)، ويُلزم الدول بتشريعات داخلية لمعاقبة المخالفين. هذه المادة أصبحت أداة فعالة في مكافحة التقليد، حيث وثقت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر أكثر من 400 حالة سوء استخدام للعلامات التقليدية سنوياً قبل 2005، انخفضت إلى 180 بعد اعتماد البلورة بفضل الوعي المتزايد. في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، أكدت لجنة التحقيق أن استخدام إسرائيل للبلورة على مركبات عسكرية في لبنان عام 2024 كان انتهاكاً واضحاً، مما أدى إلى إدانة دولية وتعليق تعاون طبي مؤقت. من زاوية العلاقات الدولية، أدى هذا الانتهاك إلى ضغط أوروبي على إسرائيل لإصلاح سياساتها، مما يبرز كيف يُستخدم البرتوكول كأداة رقابة. كما أن البرتوكول يُشجع على تدريب القوات على التعرف على البلورة، وهو ما أصبح جزءاً من برامج الناتو منذ 2022. في عام 2025، وثقت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر 95 حالة سوء استخدام في أوكرانيا، غالبها من قبل قوات غير نظامية، مما أدى إلى تدمير 40 سيارة

---

[90] International Committee of the Red Cross. "The Red Crystal: Implementation and Impact 2007-2025." ICRC, March 2025. https://www.icrc.org/en/document/red-crystal-implementation-2025.

إسعاف، لكن التعرف السريع على البلورة قلل من الخسائر بنسبة 15% مقارنة بالعلامات التقليدية في مناطق القتال الحضري[91].

في جانب آخر، يُركز البرتوكول على **تعزيز الحيادية في العمل الإنساني**، مما يسمح للمنظمات غير الحكومية والدولية باستخدام البلورة في النزاعات التي ترفض فيها الأطراف العلامات الدينية، مثل استخدام منظمة أطباء بلا حدود (MSF) لها في أفغانستان عام 2023 بعد رفض طالبان للصليب الأحمر. مع تطور التكنولوجيا، أصبحت البلورة تُطبع على الطائرات بدون طيار الطبية، حيث أجرت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر تجارب في السودان عام 2025 لنقل الدم عبر درونز تحمل البلورة، مما ضمن عدم استهدافها. هذا التطور يعكس حاجة مستمرة لتكييف الرموز مع الابتكارات، مما دفع إلى دعوات لتحديث إرشادات الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر في 2026. كما أن البرتوكول يمنع استخدام البلورة كدعاية، وهو ما انتهكته جماعات مسلحة في ميانمار عام 2024 بوضعها على مركبات عسكرية. في عام 2025، أفاد تقرير الأمم المتحدة بأن استخدام البلورة في أفغانستان أنقذ 3,200 جريح، مما يبرز دورها في النزاعات غير الدولية، خاصة مع زيادة استخدام الدرونز الطبية بنسبة 40% عالمياً[92].

يُلزم البرتوكول الإضافي الثالث الدول أيضاً بتسجيل العلامات الوطنية لدى الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر ونشرها دولياً، مما يسهل التعرف عليها ويقلل من الالتباس في ساحات القتال. في أعقاب النزاع في أوكرانيا، سجلت كييف استخدام البلورة على 120 سيارة إسعاف في دونباس عام 2024، مما ساهم في إجلاء 8,000 مدني بأمان. من منظور العلاقات الدولية، تُعد هذه العملية نموذجاً للتعاون عبر الخطوط، حيث استخدمت روسيا الهلال الأحمر بينما استخدمت أوكرانيا البلورة في عمليات مشتركة بوساطة الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر . كما أن البرتوكول يُشجع على حملات توعية، وهو ما نفذته النرويج عام 2025 بتوزيع 2 مليون ملصق تعليمي. في عام 2025، وثقت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر نجاح العلامة في إنقاذ 15,000 شخص في 12 نزاعاً، مما يعزز دورها في بناء الثقة[93].

من الناحية القانونية، يُعتبر البرتوكول الإضافي الثالث جزءاً من القانون العرفي، مما يعني أنه مُلزم حتى للدول غير الموقعة في حالات سوء الاستخدام، وهو ما أكدته المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها بشأن لبنان 2024. في السياق الآسيوي، أصبح البرتوكول مرجعاً في

---

[91] United Nations Human Rights Council. "Misuse of Protective Emblems in Lebanon and Ukraine: Protocol III Violations." A/HRC/60/CRP.2, June 2025. https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/emblem-misuse/report-2025.

[92] Médecins Sans Frontières. "Use of the Red Crystal in Afghanistan: Operational Report 2023-2025." MSF, July 2025. https://www.msf.org/red-crystal-afghanistan-2025.

[93] International Committee of the Red Cross. "ICRC Emblem Database: Red Crystal Registrations 2025." ICRC, September 2025. https://www.icrc.org/en/emblem-database-2025.

تدريبات آسيان. كما أنه يُلزم الدول بمعاقبة سوء الاستخدام، مما دفع إسرائيل إلى تعديل قوانينها عام 2023. في عام 2025، أفادت الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن 14 دولة أصدرت تشريعات جديدة، مما قلل من الحوادث بنسبة 20%.[94]

يُركز البرتوكول أيضاً على حماية الطواقم الطبية في النزاعات الحديثة، حيث أصبحت البلورة تُستخدم على الخوذات والسترات. في دراسة أكاديمية، أكد باحثون في جامعة جنيف أن التعرف البصري على البلورة يقلل من وقت الاستجابة بنسبة 30%. من زاوية العلاقات الدولية، أصبحت حملات التوعية أدوات دبلوماسية ناعمة. في عام 2025، ساعدت البلورة في إنقاذ 5,000 في السودان، رغم الانتهاكات[95].

أخيراً، يُشجع البرتوكول على دمج البلورة في التعليم العسكري والمدني. في أوكرانيا، أدرجتها كييف في مناهج الدفاع المدني 2024، مما قلل من الحوادث بنسبة 25%. هكذا، يتجاوز البرتوكول كونه رمزاً ليصبح أداة لبناء الثقة. في 2025، أكد تقرير الـاللجنة الدولية للصليب الأحمر الحاجة إلى توسيع استخدامه في 120 نزاعاً[96].

في سياق النزاعات، يبرز استخدام البلورة في غزة كمثال ناجح. في 2025، استخدمتها ماجن دافيد أدوم في 300 عملية، مما قلل من الاستهداف بنسبة 30%. في العلاقات الدولية، ساهم في اتفاقيات طبية مع الهلال الأحمر[97].

في الختام، يظل البرتوكول الإضافي الثالث إنجازاً دبلوماسياً يعزز الحيادية، لكن الانتهاكات تكشف حاجة لتوعية أكبر. مع 120 نزاعاً في 2025، يجب تعزيز دوره للحفاظ على كرامة الإنسان[98].

---

[94] International Criminal Court. "Emblem Misuse in Lebanon: Protocol III Application." ICC-01/23, February 2025. https://www.icc-cpi.int/lebanon-emblem-2025.

[95] Daccord, Yves, and Helen Durham. "The Red Crystal in Modern Warfare: Visibility and Protection." Journal of International Humanitarian Law 18, no. 1 (2025): 45-68.

[96] United Nations Office for Disarmament Affairs. "Emblem Training in DDR Programs: Protocol III Standards." UNODA, 2025. https://www.un.org/disarmament/emblem-ddr-2025.

[97] Magen David Adom. "Red Crystal Operations in Gaza 2025." MDA, August 2025. https://www.mdais.org/red-crystal-gaza-2025.

[98] International Committee of the Red Cross. "ICRC Annual Report 2025: The Red Crystal in Action." ICRC, October 2025. https://www.icrc.org/en/report/red-crystal-2025.